٦١

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
فــرع طنطا

Sadat Academy For
Management Sciences
Tanta Branch



سلسلة إصــدارات
النهضة الإدارية (٨)

التعاون الاقتصادى الشــرق أوسطـى

الأستاذ الدكتـور/ أسامة الباز
مستشار السيد/ رئيس الجمهورية للشئون السياسية

المحــرر
الأستاذ الدكتور/ حمدى عبد العظيم

١٩٩٧ / ١٩٩٨

قواعد النشر
في السلسلة

---

١ – تقدم المادة العلمية مكتوبة على الحاسب الآلى من أصل وثلاث صور.

٢ – يقدم مع المادة العلمية نبذة عن المؤلف وبحوثه العلمية المنشورة.

٣ – يشترط أن تكون المادة العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والتنمية الإدارية بصفة خاصة.

٤ – يجب أن تكون المادة العلمية مبتكرة وتتناول قضايا متجددة تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

٥ – ترسل المادة العلمية للتحكيم قبل النشر فى السلسلة، ويتم إخطار المؤلف بنتيجة التحكيم ولا يتم رد الأوراق المرسلة إلى الأكاديمية فى حالة الاعتذار عن النشر.

٦ – يتم التعاقد مع المؤلف حسب النظم المعمول بها فى الأكاديمية وباتفاق

الطرفين فيما يتعلق بحقوق الطبع والنشر والتوزيع.

٧ - المراسلات:

توجه المراسلات إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور/ عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

- فرع طنطا.

العنوان: ص.ب ٣٣٢ طنطا- ج.م.ع

تليفون: ٣٠٢٠٨٣/ ٠٤٠.

فاكس: ٣٠٢٠١٧/ ٠٤٠.

٨ - الاشتراك في السلسلة:

قيمة الاشتراك في داخل مصر: ثلاثون جنيها شاملة مصروفات البريد.

خارج الجمهورية: ثلاثون دولارا أمريكيا شاملة مصروفات البريد.

تقـديـم

عقب انتـهاء مؤتمر القاهرة للتـعاون الاقتصـادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعروف باسم (مـؤتمر دول المينا) والذى عقد خلال الفترة (١٢-١٤) نوفمـبر ١٩٩٦، رأى فـرع أكاديمـية السـادات للعلوم الإدارية تقييم ما أسـفر عنه انعقاد المؤتمر من نتائج اقتصادية وسـياسية على دول المنطقة وعلى الصعيد العالمى بصفة عـامة، واستقر الرأى على دعوة السيد الدكتور أسامة الباز مـستشار السيد رئيس الجمهورية للشـئون السياسية يوم السبت الموافق ٢٨ديسمبـر ١٩٩٦ . ويرجع الاختيار إلى الحرص على الاستفادة من الخبرة العلمية والسيـاسية والبراعة التفاوضية التى اتصف بهـا سيـادته خلال مـحادثات السـلام منذ بدء عمليـة السلام فى الـشرق الأوسط فى ظل حكم الرئيس الراحل أنور السادات، ومشـاركة سيادته فى صنع القرار السيـاسى المصرى فى كافة مراحل عمليـة السلام بين العرب وإسرائيل، فـضلا عن المشاركـة فى كافة المؤتمرات الاقتـصادية الإقليمـية الشرق أوسطيـة السابقة على مـؤتمر القاهرة ١٩٩٦. وقد تفضل سـيادته

بالموافقة على الفور على الحضور إلى طنطا فى رحاب الأكاديمية لكى يلتقى مع الأساتذة والطلاب ويتحاور معهم ويوضح ويناقش ويستمع إلى وجهات النظر المختلفة والتعليقات والتنبؤات بمستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط من ناحية، ومستقبل العلاقات الاقتصادية الشرق أوسطية فى ظل مناخ السلام السائد حاليا فى المنطقة وما يتوقع من أحداث أو تطورات فى المستقبل القريب.

وقد تناول سيادته الموقف السياسى فى الشرق الأوسط وارتباطه بالجانب الاقتصادى فى كافة مراحل العلاقات العربية الإسرائيلية، مع توضيح رؤية سيادته لما أسفر عنه مؤتمر القاهرة من نتائج وأصداء وأبعاد سواء على الصعيد العربى أو الشرق أوسطى أو العالمى.

وقد تفضل سيادته فى نهاية الندوة بالإجابة على العديد من الأسئلة والاستفسارات عن الوضع الاقتصادى الراهن وما يتوقع فى المستقبل من تعاون شرق أوسطى فى إطار عملية السلام.

وقد شارك فى الحوار والمناقشات كل من السادة: -

- الأستاذ الدكتور/ محمد على الأسود   نائب رئيس جامعة طنطا.
- الأستاذ الدكتور/ محمد محمد العزازى   نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- السيد اللواء/ حسن عز الدين - مدير أمن الغربية.
- بعض السادة أساتذة جامعة طنطا، وأساتذة الأكاديمية بالقاهرة وطنطا.

ونظرا لأهمية موضوع الندوة وما جاء فيها من تحليل سياسى وتاريخى رائع قام به السيد الدكتور/ أسامة الباز للتعاون الاقتصادى

الشرق أوسطي وعلاقته بتطور عملية السلام، فقد رأت الأكاديمية تفريغ محتوياتها من الأشـرطة ونشرها للقارئ العربي ليستفيد بها المهتمون بدارسة الـعلاقات الاقـتصـادية والسـياسيـة الشرق أوسطيـة، وكذلك المفكرون العرب المعنيون بتحليل أحداث المنطقة سياسيا واقتصاديا.

كما رأينا أن نلحق بالندوة بعض الأوراق الهـامة التى قدمت إلى مؤتمر القـاهرة للتعـاون فى الشرق الأوسـط وشمـال أفريقـيا، وبعض المقـالات المتعلقة بنتـائج المؤتمرات السابقة على مؤتمر القاهرة ١٩٩٦، وجـدوى عقد مؤتمر الدوحة١٩٩٧، وهو المؤتمر الرابع للتـعاون الشرق أوسطى. ونسـأل الله أن يتحقق الهدف من إصدار هذا الكتاب.

المحـرر

كلمة الأستاذ الدكتور/
حمدى عبد العظيم
عميد الأكاديمية بطنطا

السيد الأستاذ الدكتور أسامة الباز:

مستشار السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية..

السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى رضا عبد الرحمن:

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية..

السيدات والسادة الضيوف وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبالأكاديمية..

أهلا بكم ومرحبا فى مقر فرع الأكاديمية بطنطا حيث نجتمع اليوم فى ندوة هامة لمناقشة مستقبل التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى ضوء نتائج مؤتمر القاهرة الاقتصادى للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وترجع أهمية هذه الندوة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تواجه اليوم ظروفا تاريخية غير عادية فى ظل الموقف المتشدد لحكومة الليكود

الإسرائيلية ولجوئها إلى التسويف والمماطلة واللعب بالألفاظ والتراجع عن الالتزامات السابقة والمطالبة بإعادة التفاوض من جديد، وإصرارها على إحكام الضائقة الاقتصادية على الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والمضى قدما فى إقامة المستوطنات ومنح الحوافز والمزايا المشجعة على بنائها، وهو ما يتناقض مع ما تزعمه حكومة الليكود من رغبتها فى السلام وإعلانها الالتزام بالمعاهدات السابقة.

وبالرغم مما سبق لا تزال إسرائيل تطالب بالاستفادة اقتصاديا من الموارد الإقليمية والتجارة البينية ونقل التكنولوجيا والسياحة والبترول والغاز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى مع الدول العربية المجاورة، وهو ما لايمكن للأطراف العربية قبوله ما لم يتحقق السلام أولا وتفى إسرائيل بكافة تعهدات حكوماتها السابقة، وتعمل على حل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الجولان والجنوب اللبنانى.

وإزاء ما سبق أخذت مصر زمام المبادرة بدعوة الدول العربية الشقيقة إلى مؤتمر قمة عربى عقد فى القاهرة لاتخاذ موقف عربى موحد تجاه الحكومة الجديدة فى إسرائيل ودعم أواصر التعاون والتكامل العربى. وفى نوفمبر ١٩٩٦ عقد المؤتمر الاقتصادى للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقاهرة، وقد ساهم هذا المؤتمر فى تقديم صورة طيبة عن إمكانيات الاستثمار المتاحة فى مصر والحوافز المشجعة والمناخ المواتى للاستثمار والتجارة الدولية، فأمكن عقد العديد من الصفقات بين رجال الأعمال والمستثمرين من جنسيات مختلفة مع أطراف مصرية قدرت بما يزيد على عشرة مليارات دولار، وذلك بالإضافة إلى زيادة التقارب والتعاون بين مصر والدول العربية وعزلة الوفود الإسرائيلية واتجاه بعض

الدول إلى تجميد علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، وعدم بدء نشاط المؤسسات الإقليمية التى تم الاتفاق عليها فى كل من قمة الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وقمة عمان عام ١٩٩٥.

ولعل ما سبق ما يدعونا إلى التساؤل عن الرؤية المستقبلية للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعن مستقبل التعاون الاقتصادى العربى فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، وعن كيفية تفعيل المؤسسات الإقليمية للتعاون الشرق أوسطى ومستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط فى ظل حكومة الليكود الحالية فى إسرائيل، وفى ظل إدارة أمريكية جديدة تضم وزراء جددًا للخارجية والدفاع والأمن القومى عرف عنهم التشدد تجاه العرب والانحياز إلى جانب إسرائيل، وفى ظل إدارة جديدة للأمم المتحدة بعد انتهاء فترة عمل الدكتور بطرس غالى واختيار سكرتير عام جديد بادر بإعلان عزمه على تغيير عدد كبير من العاملين بالمنظمة الدولية.

إن كافة هذه التساؤلات نضعها اليوم أمام الأستاذ الدكتور أسامة الباز مستشار السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية؛ ذلك المفاوض البارع والسياسى القدير الذى عرفناه نجما لامعا فى كافة الجولات والمراحل التى مرت بها عملية السلام فى الشرق الأوسط، كما عرفنا دوره المؤثر فى تقريب وجهات النظر بين أطراف عملية السلام فى الشرق الأوسط، وكان لسيادته حضور مؤثر وفعال قبل وأثناء المؤتمر الاقتصادى للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقاهرة، فكان بحق رائد الهندسة السياسية فى مصر.

وقبل أن أختم كلمـتى أود أن أتوجه بالشكر لسيادته على تلبـية الدعوة والحضور بيننـا اليوم ليتحدث إلينا ونحـاور سيادته رغم مشـاغل وأعباء سيادته العديدة.

كمـا أشكر السيـد الأستاذ الدكـتور مصطفى رضـا رئيس الأكاديمـية والأستاذ الدكـتور محمد العـزازى نائب رئيس الأكاديمية على تشريفـهما فرع طنطا بالحضور والمناقشة وإثراء أعمال هذه الندوة الهامة.

والشكر كـذلك لكافة السـادة الحضور والسـادة العامـلين بالأكاديمـية بالقاهرة وطنطا على جهودهم فى تنظيم الترتيبات اللازمة لعقد الندوة .

واسـتأذنكم فى اقـتراح أن ترسل الندوة بـرقيـة تأييد وتقـدير وشكر للسيـد الرئيس محمـد حسنى مبارك لجـهوده الموفقـة ودوره المشرف فى دعم التعاون الاقتـصادى والسياسى بين الدول العربية الشقيـقة، وجهوده المتواصلة من أجل حل النزاع فى الشرق الأوسط ودعم الجانب الفلسطينى والسورى والـلبنانى وتقريب وجـهات النظر بين الأطراف المعنـية بعمـلية السـلام فى الشـرق الأوسط؛ دون أن يشـغـله ذلك عن تحـقـيق التـقـدم الاقتصادى وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة لأبناء مصر الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الأستاذ الدكتور/ مصطفى رضا عبد الرحمن

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رحب الأستاذ الدكتور مصطفى رضا عبد الرحمن بالضيف الكريم الدكتور أسامة الباز فى بداية كلمته ثم قال:

أن مصر تمر اليوم بمجموعة من المتغيرات الحاكمة والمصيرية ومن أهم التحديات ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة وعالم المصالح المشتركة فقد أصبح أكبر تحد يواجه مصر فى هذه الآونة هو التحرك إلى اقتصاديات السوق ودور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية كما أن السلام يمر بمرحلة صعبة والفرص الاقتصادية ستصبح مواتية بعد تهيئة المناخ المناسب لذلك، والتقدم الاقتصادى مرهون بفرص السلام.

وترى إسرائيل أن التعاون الاقتصادى أولا سيصل بنا إلى السلام بينما يرى العرب أن السلام هو الطريق للتعاون والتقدم الاقتصادى.

لذلك فإن السلام والتعاون والتنمية والأرض فى حاجة إلى مناقشة سوق يثريها الدكتور أسامة الباز ضيفنا العزيز.

محـــاضـــرة
الدكتور أسامة الباز
مستشار الرئيس للشئون السياسية

بدأ حـديثـه بكلمـات شكر لأكـاديمـيـة الســادات للـعلوم الإدارية على استضـافة سـيادته وإتاحة الفرصة لمناقشة نتـائج المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى القاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٩٦ وصلتها بعلمية السلام واحتمالات عملية السلام.

بداية يجب أن نعرف

ماهو المؤتمر الاقتصادى؟

هل هو جزء من المؤسسات الهيكلية لعملية السلام؟

هل كان متفـقا عليه منذ بداية عملية السلام أم أنه أمـر طرأ على عملية السلام ولماذا؟

هل عقـد هذا المؤتمر تنفيـذا لاتفاق سـابق أو معاهدة دولـية أم أتى من فراغ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ..

لابد ان نبدأ من اتفاق اوسلو الأول الذى تم بين إسرائيل والفلسطينيين سنة ١٩٩٣

لقد كان هذا الاتفاق بمثابة اتفاق أولى لإعلان مبادىء عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وقد تم توقيع هذا الإعلان فى ٢٠ أغسطس فى مدينة أوسلو

كما وقع فى مدينة واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

وقد اخذت المفاوضات مسارين بعد مؤتمر مدريد الذى عقد فى أواخر اكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٩٣:

مسارا ثنائيا:

حيث تفاوض إسرائيل كل طرف على حدة من الأطراف التى لم توقع اتفاقا مع إسرائيل - سوريا - الأردن - فلسطين وقد كان المسار الفلسطينى والأردنى ممثلاً فى وفد واحد يقوم بمفاوضات ثنائية مع إسرائيل.

مسارا متعدد الأطراف:-

وهو عبارة عن موضوعات معينة تناقشها أطراف متعددة ليس فقط أطراف النزاع المباشرين ولكن أيضا دول أخرى عربية وأوروبية أو آسيوية والولايات المتحدة وتحدد هذه المفاوضات حسب الموضوعات والدول المهتمة بالموضوع محل المفاوضات.

فالتعاون الاقتصادى يأخذ مسارا :

والأمن للمنطقة والمقصود التعاون فى المجالات الأمنية ومسألة نزع

السلاح والتوازن الاستراتيجي يأخذ مسارا وهناك قضايا أخرى لها مسارات.

والمؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ لم يكن أحد مؤسسات مؤتمر مدريد ولم يعقد هذا المؤتمر تنفيذا لاتفاق سابق أو معاهدة دولية ولكن هذا المؤتمر انبثق عن تطور طرأ على عملية السلام وهو حدوث تطور فجائى فى المسار الفلسطينى عندما اتفقت إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى إعلان مبادىء أوسلو الأول بعد هذا مباشرة ظهرت فكرة عقد مؤتمر اقتصادى ولكن.

لماذا عقد هذا المؤتمر؟

هل الترتيبات التى كانت قائمة لا تفى بالغرض وفيم يختلف عنها المؤتمر؟

إن المفاوضات التى كانت دائرة قبل ذلك فى إطار التعاون الاقتصادى كانت تتم بين الحكومات ورأى البعض مثل شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق وغيره أن يتم التعاون الاقتصادى بمعاونة نشطة من رجال الأعمال وكان هذا عنصرا جديدا وكان هذا هو السبب الحقيقى وراء إقامة أول مؤتمر اقتصادى عقد فى الدار البيضاء فى المغرب سنة ١٩٩٤ وفى هذا المؤتمر تم وضع بعض الخطوط العامة للتعاون الاقتصادى الإقليمى الذى يساهم فيه رجال الأعمال مساهمة نشطة.

بعد ذلك عقد المؤتمر الاقتصادى الثانى فى عمان وسمى «مؤتمر التنمية والتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

وأيضا تم هذا المؤتمر بمعاونة نشطة من رجال الأعمال من دول المنطقة ومن خارجها وهويعد نقلة نوعية وكمية لموضوع التعاون الاقتصادى الذى

كان يتم الاتفـاق عليه بين الحكومـات وقد اتفق في هذا المؤتمر على إقـامة مؤسسات معنية لترويج التعاون الاقتصادى:-

المؤسسة الأولى: بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المؤسسة الثانية: للسياحة والسفر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المؤسسة الثالثة: مجلس مشترك لرجال الأعمال في دول المنطقة.

وأيضا فكروا في إقامة سكرتارية دائمة لهذا المؤتمر لعقده سنويا لتقييم مـا حدث في الـعام الماضي ووضع تـصور أو رؤية لما سـوف يحـدث في السنوات التالية.

وبعد مؤتمر عمان عقد مؤتمر الـقاهرة الاقتصادى وقد شهدت الظروف التي عقد فيها هذا المؤتمرتغيرا داخل إسرائيل حيث أتت إلى السلطة حكومة جـديدة ورئيس وزراء منتـخب لأول مـرة في تـاريخ إسـرائيل عن طريق الاقتـراع المباشـر حيث أدخلوا تغـييرًا على قـانون الانتخـاب وهو تغيـير دستـورى ينص على أن يتم انتخاب رئـيس الوزراء من قبل الشعب، فـقبل ذلك كان يتم انتـخاب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة عـن طريق الكنيست أو البـرلمان وهو السلطة التـشـريعيـة في إسـرائيل. وفي الدورة الجـديدة للكنيست الإسرائيلى تزايدت حصة الأحزاب الدينية حيث:

أصبح لحزب العمال ٣٤ مقعدا

وأصبح لحزب الليكود ٣٢ مقعدا

والأحزاب الأخرى تتراوح بين ١٠: ٣ مقاعد

وبالطبع فـإنه في ظل مـجيء حكومـة جديدة فـإن جـمـيع الاتفاقـات

المعقودة بين الدولة وأطراف أخرى تظل كمـا هى لأن التعاقدات ليست بين حكومة معينة والأطراف الأخرى أو بـين أفراد، ولكن شهدت الأمور تطورًا جديـدًا فى السيـاسة الإسـرائيلية فى الفـترة التى أعـقبت تولى الحكـومة الجديدة حيث بدأنا نسمع تعبـيرات جديدة فى إسرائيل فقال رئيس وزراء إسـرائيل إن الأمن هو ألزم لإسـرائيل من السـلام وإن إسـرائيل تتـوجـه لتحقيق الأمن قبل أن تسير قدما فى عملية السلام.

كما قـدم رئيس الوزراء الإسرائيلى طرحا جديدا يقول فـيه إن إسرائيل لديها تعريف جديد لفكرة التبادليـة بين الحقوق والواجبات الناشئة عن أى اتفاقـية والتـبادليـة كما نعـرفهـا فى القانون هى أن كل طرف بالإضـافة لاحتـرام حقوقه فـهو ملزم باحتـرام حقوق الطرف الآخـر ويجب عليه أن يقبل الالتزامات الناشئة عن حقوق الطرف الآخر.

ولكن رئيس وزراء إسرائيل قال إن لديه مفهـومًا جديدًا لفكرة التبادلية من وجهـة نظر إسرائيل وهو أن ينفذ الفـلسطينيون وعودهم والتـزاماتهم قبل أن تبدأ إسـرائيل فى تنفيذ التزامـاتها وهذا مخالف للنامـوس الطبيعى للمعـايير القـانونية حيث يجب أن يبـدأ التنفيـذ من الطرفين مـعا فى نفس الوقت.

وقد اخـتبـر الموقف الإسرائيـلى فى مشكلة الخليل ولكن مـا الذى أثار نقطة الخليل؟ وما هو أصل هذه المشكلة؟

كان الاتفاق الأول بين إسـرائيل ومنظمة التحرير الفلسطـينية هو اتفاق أوسلو واحـد سنة ١٩٩٣ وهو بمـثـابة إعـلان مـبادىء ولم يحـتـو على نصوص فى شكل اتفـاقية يمكن تنفيـذها وتحددالحقوق والواجـبات لذلك ظلت المسألة تحتاج إلى أربع اتفاقيات أو بروتوكولات مختلفة بعد ذلك.

وفى الاتفاقية أوسلو ٢ التى عقدت بين الطرفين تم تحـديد كيفية تنفيذ المبادىء التى نص عليها اتفاق أوسلو ١ ومن ضمن القواعد التى تم الاتفاق عليـها أن إسـرائيل ستنسـحب فـورا من غزة-أريحـا كان الاتفـاق أن يتم الانسحاب من الضفة الغربية فى ثلاث مناطق:-

المنطقة أ: تضم المدن الرئيسية الفلسطينية فى الضفـة الغربية التى فيها كثافة سكانية عـالية (غير القدس لأنها متروكـة لآخر مرحلة) مثل نابلس- بيت لحم- رام الله المـهم أن الخليل كـانت آخـر مـدينة سـتنسـحب منهـا إسرائيل ولكن لماذا كان هناك وضع خاص لمدينة الخليل؟

هذه المدينة بها قبر سيـدنا إبراهيم أو حرم سيدنا إبراهيم ويقولون فى التـوارة أن سـيـدنا إبراهـيم هو الذى تلقى الوعـد الألهـى بأن تكون هذه الأرض له ولذريتـه للأبد فاليهـود يسمـونها أرض الميعـاد وبالرغم من أن نابلس بها قـبر سيـدنا يوسف إلا أنه ليس له نفس المنزلة عند اليهـود فهم يعتبرون سيدنا إبراهيم مؤسس العـائلة ويعتقدون أن لهم حق التواجد فى منطقة الخليل لذلك فكل المدن الفلسطينية فيها مستوطنات على مشارفها أما الخليل فقـد أنشأ فيها الإسـرائيليون مستـوطنة متنقلة ليست مبـانى ثابتة لكنها كرافـانات متنقلة وفيهـا عدد بسيط من المستـوطنين ٤٥٠ إسرائيلى يبيت معظمهم فى مستعمرة خارج المدينة وحكومة إسرائيل ترغب فى عدم إخراج المستوطنيـن خارج المدينة فى مرحلة مبكرة لأن هذا سيوجـد شقاقا داخل إسـرائيل حـيث كانت هنـاك جالية يهـودية فى مـدينة الخليل سنة ١٩٢٩ وقام الفلسطينيون بـإخراجهم منها لذلك فهم يريدون إثبـات حقهم فى التواجد فى منطقة الخليل والاستمرار فيها.

وفى الاتفاقية أوسلو٢ تم تحديد مواعيـد معينة للانسحاب وقد أسموه

إعادة الانتشـار واستخدم هذا التعـبير لأنه أقل وطأة من الناحية النفـسية والمعنوية. وفى تطور العلاقات الـدولية تظهر دائما تعبيـرات جديدة. وكان المفروض أن ينتهى الانسحاب من المنطقة أ فى آخر مارس ١٩٩٦ ولكن بعد أن حـدثت الحـوادث الانتـحـارية تم الاتفـاق بين رئيس وزراء إسـرائيل السـابق ورئيس السلطة الفلسطينـية على تأجـيل وإرجـاء الإنسحـاب من منطقة الخليل إلى مابعد الانتخابات ثم جاءت الحكومة الجديدة وأعلنت أنها لا تستطيع تنفيذ الاتفاقيـات إلا بعد الاتفاق على تنفيذها هذا بالرغم من أن الاتفاقات تفصيلية وقابلة للتنفيذ بذاتها وتعرضت لكل جزئية. لكن حكومة إسرائيل قالت إن هـناك قضايا أمنية وموضـوعات أخرى يجب مناقشـتها وظهر من طرحهم هذا أنهم يريدون تعديل بعض النصوص التى تم الاتفاق عليها فى الاتفاقية وطلبوا ذلك صراحة.

رفض الفلسطينيون فكرة التعديلات ولكن بعد أن طالت مدة عدم التنفيذ وجدوا أنه يجب الاتفاق على كيفيـة التنفيذ وأسلوب التنفيذ وليس تعديلات فمدينة الخليل مدينـة موحدة غير مقسمـة ولكن نظرا لوجود حرم إبراهيم والمستوطنين اليهود الـ ٤٥٠ قرب حرم إبراهيم فى الجزء القديم من المدينة فقد حدث منطقتين:-

H_1 أو الخليل رقم (١)

يسكن بهـا ٨٠,٠٠٠ فلسطينى وليس فـيـها إسـرائيليـون فـاليهـود موجودون فى مستوطنة خارجها مرتفعة حول منطقة الخليل (١) وبالتالى ليس هناك سـبب لأى ترتيبات أمنيـة أو غيـره وبالتالى إسرائيـل تنسحب انسحـابا كاملا من هذه المنطقة.

H_2 او الخليل رقم (٢)

يسكن بهـا ٢٠,٠٠٠ فلسطيني و٤٥٠ إسرائيلي يبـيت معظهـم حوالى ٣٥٠ في مـسـتـوطنة خـارج المدينة والبـاقي يبـيت فى سـيـارات نقل أو كرافانات. وهذه المنطقة أخذت أحكاما غير المنطقة الأولى من الناحية المدنية والامنية.

بالنسبة للخليل ٢ اتفق على أن إسـرائيل تتولى الحفاظ على الأمن لكى تحـافظ على أمن الإسرائيليـين. كمـا طلبت إسـرائيل أن يكون لها حق مـا أطلقـوا عليـه «حق المطاردة السـاخنة»وهو حق الشـرطة الإسـرائيليـة فى مطاردة شـخص فلسطينى أو غيره ارتكب جريمة ثم دخل منطقة الخليل ١. أى أن من حقها مطـاردة هذا الشـخص فى المكان الذى هرب إليه. هنا رفض الفلسطينيون هذا واعتبروه إخلالا بالاتفاق وتغـييرا فيه. وهناك شارعا فى المدينة يسـمى شارع الشـهداء وسـوقـا يسمى سـوق الحسـبة وقـد منع الإسرائيليون المركبات الفلسطينية من المرور فى هذا الشارع وسمحوا فقط بمرور الأفراد حفـاظا على الأمن الإسرائيلى وخوفا من أن تخبأ المـفرقعات فى مخازن سوق الحسبـة. وقد رفض الفلسطينيون إغلاق الشارع لأن هذا سوف يتـرتب عليه عمـلا تقسيم المدينة لأنه بعـرض المدينة ولأن إسرائيل رفضت تقـسيم مدينة القدس التى يسكـن بها ١٤٠,٠٠٠ فلسطينى وتريد عملا تقـسيم الخليل التى يسكن بها ٤٥٠ إسـرائيلى وليسوا متـفرقين فى المدينة والمفـاوضـات حول هـذه النقاط دائرة فى الأيام الأخـيرة وظهـر ما يبشر بالاتفاق حول موضوع الخليل وقضـايا أخرى غير الخليل.

هذا كل ما يتعلق بالانسحاب من المنـطقة أ التى نص عليها اتفاق أوسلو ٢ أما بالنسبة للمنطقتين الثانية والثالثة فهما كما يلى:

المنطقة ب: وهى تشمل مدن صغيرة وبعض القرى

والمنطقة جـ: وهى أقل كثافة سكانية

المفروض طبقا لمواعيد الانسحاب المحددة فى الاتفاقية أوسلو ٢ أن يبدأ الانسحاب فى ١٩٩٦/٩/٧ وينتهى ١٩٩٧/٩/٧ لكن الحكومة الإسرائيلية أجلت الانسحاب حتى يتم الاتفاق فى الخليل.

وبتوقيع الاتفاق ستكون الحكومة الإسرائيلية قد الزمت نفسها سياسيا وقانونا بالانسحاب من الضفة الغربية والالتزام الكامل باتفاقيات أوسلو وهذا معناه قيام دولة فلسطينية وهو ما يخالف معتقدات الكثير من اليهود لانها منطقة يهودنا.

وإذا اردنا ان نلخص الوضع بالنسبة للتقدم فى عملية السلام يمكن القول إن السلام تحرك على المسارات الثلاثة:

اولا: المسار المصرى وقد تم بالفعل من خلال معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى كامب ديفيد فى مارس ١٩٧٩

ثانيا: المسار الأردنى وقد تم بالفعل فى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل سنة١٩٩٥.

ثالثا: المسار الفلسطينى وقد بدأ باتفاق أوسلو ١ ثم إتفاق أوسلو ٢. والمجال مفتوح لاستكمال هذا المسارفقد حدث تحرك جزئى. ونأمل فى حدوث تسوية كاملة للمسار الفلسطينى الإسرائيلى وهو أساس المشكلة وإذا ما تلقت عملية السلام على هذا المسار قوة دفع كبيرة عندما تلتزم إسرائيل بتنفيذ اتفاقاتها فسوف يزيد التفاؤل فى السلام الشامل وحدوث تقدم على المسار السورى واللبنانى وهذا سيفتح المجالات فى تعاون أكثر

فى مجالات أخرى اقتصادية وغيره.

والآن ماذا عن مؤتمر القاهرة الاقتصادى ونتائجه؟

ماهى المؤسسات التى أوصى بها؟

ماذا جنت مصر من عقد المؤتمر الاقتصادى بها؟

أوصى المؤتمر بمؤسسة بنكية ومؤسسة للسياحة والسفر مقرها تونس وقام بالفعل مجلس رجال الأعمال. وقاموا بالعديد من الاتصالات. كما تم عمل سكرتارية وبالطبع فإن طبيعة عملها فنى لايؤدى إلى كثير من النتائج فى مجال التعاون الإقليمى حيث يعتمد الامر على التقدم فى عملية السلام لأن من يستثمر أمواله فى المنطقة سيكون مراهنا على المستقبل لذا فإنه يبحث عن الاستقرار وبالتالي فإن السياسة الجديدة في إسرائيل عاقت هذه العملية لأنها أشارت إلى أن عملية السلام تمر بعنق زجاجة جديد وسيكون المناخ مواتيا لتعاون اقتصادى إقليمى أكثر كلما وجد الاستقرار فى المنطقة. ونتوقع أن تتحسن الأمور فى الفترة القادمة بعد توقيع اتفاق الخليل بين إسرائيل والفلسطينيين وبعد أن تكتب الولايات المتحدة الاتفاق الذى يحدد التزامات كل طرف فى الموضوعات الأخرى غير الخليل وبعد أن يتسلم الفلسطينيون الضفة الغربية ستأخذ فلسطين شكل الدولة وسيعطى هذا قوة دفع كبيرة لتصفية النزاع العربى الإسرائيلى وتطور فى المسار السورى واللبنانى بعد ذلك.

أما عن ماجنته مصر من عقد المؤتمر الاقتصادى فهو كما يلى:-

أولا:- استطاعت مصر أن تحدد إطارا للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

ثانيا: كان لدى مصر فرص ذهبية لتروج للاستثمار فيها خصوصا بعد

التطور الكبير الذى حدث فى مجال الاستثمار فى مصر وقدمنا مشروعات قيمتها الاسمية ١٢ مليار دولار وطرحت بالفعل.

ثالثا: تعرف المستثمرون الأجانب على كثير من أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر وقد وجدوا أن المناخ فى مصر موات وأن مصر أحد الأسواق الصاعدة وحدث أكثر من اتفاق ثنائى بين مصر ودول أخرى مثل الاتفاق الذى حدث بين مصر وتركيا لحدوث تعاون إقليمى بين الدولتين حيث ستصدر مصر الغاز لتركيا ويتكلف المشروع ٤ مليار دولار.

والإمكانات متاحة لإمكانية التقدم الاقتصادى فى المنطقة كلها ولكن ذلك مرهونا بالتقدم فى عملية السلام ليشعر المستثمرون بالاستقرار.

وبعد فتح باب المناقشات

وطرح الأسئلة فى الندوة كانت

أهم الأسئلة

* نسمع عن فكرة خصخصة عملية السلام ولا نفهم ماذا تعنى؟

الدكتور أسامة الباز: هذه فكرة خيالية وهى تعبيرات إنشائية لا هى سياسية ولا هى اقتصادية ويقصد بها أن مصالح القطاع الخاص وأهدافه قد تؤثر فى عملية السلام عن طريق تأثيرها فى الاقتصاد. وقد حدث هذا فى إسرائيل وهناك إحجام الآن عن الاستثمار فى إسرائيل. بل إن هناك رؤوس أموال إسرائيلية خرجت من إسرائيل. وبرغم إن إسرائيل كيان أصغر من أمريكا لكنها تستطيع التأثير فى أمريكا عن طريق مجموعات الضغط اليهودية فى أمريكا فالوجود الإسرائيلى فى أمريكا وجود منظم ولكن فى مصر لا يمكن أن يترجم هذا فى صوره ضغط على الدولة حيث

ليست هناك فكرة عـمل السياسة من وجهـة نظر مجموعات الضـغط فهذا يحدث فـى أوربا حيث يسـتطيع رجال الأعـمال تسريـح العمال والـضغط الاقتصادى الذى يتحول لضغط سياسى أمـا فى مصر فالدولة تسيرطبقا للغالبـية العظمى وهم ليـسوا رجال الأعمـال لذلك الانعكاس يكون للإرادة الشعبية.

*** هل تفكر إسرائيل فى الهيمنة الاقتصادية على مصر والمنطقة العربية؟**

وماذا يجب علينا أن نفعل فى مواجهة هذا التفكير الإسرائيلى؟

الدكتور أسامة الباز: إذا حاولت إسرائيل الهيمنة فسوف تـجد صعوبات كبيرة جدا وإذا كانت إسرائيل تستطيع الهيمنة على أسواقنا فمن باب أولى الاعتقـاد بسيطرة أمريكا واليابان مثـلا ويجب ألا يفكر المصرى أن كل من هب ودب يستـطيع أن يغزونا، فنحن نسـتطيع أن نعمل ترتيـباتنا لجـميع الاحتمـالات فلا تستطيع أن تغزونا إسرائيل ولا غـيرها. فى الماضى كانت تقاس قوة الدول بقدر ما تملك، أى بحجم مواردها الطبيعية أما الآن فتقاس قـوة الدول بحجم مـا تعلم. مـثلا اليـابان وكوريـا لا تملك إلا القليل ولكن المعادلة أصبحت: أن الثروة هى العلم والثقافة والقدرة على تقديم المعلومات بصفة مستمرة وملاحقة التطور التكنولوجى المستمر، والثقافة عندنا أقوى من إسرائيل.

عندما جاء نابليون لغزو مصر والفرنسيون مهتمون بالثقافة نـجده فى بداية غـزوه لمصر كـان يدخل الجـامع الأزهر على جواده ووقف أمـام أبو الهول وقال أنت تتحدى أربعين قـرنًا من الزمان وأنا أتحداك. بعد ذلك غير نابليـون كل هذا وأصـبح يدخل الجـامع الأزهر باسـتـئذان الشـيخ وفى مذكرات نابليون فى منفاه فى سانت هيلانة قال إنه خرج من تجربته بعدة

نقاط منها :

- أن أهم بلد فى العالم هى مصر.

- أن أكثر بلد شعر فيها بالحرية حتى عن بلاده كانت مصر.

ومصر تستطيع القيام بدور كبير والظروف العالمية معروفة بجلاء أمام الجميع والهدف الرئيسى الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية، هذه الظروف العالمية والإقليمية تدفعنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة يدخل بها الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية. وإقامة السوق العربية المشتركة سيكون هو الأساس للتعاون الإقليمى، وهو حجر الزاوية فى حماية المصالح العربية وفقا لمتطلبات نهاية القرن الواحد والعشرين. وفى تقديرى أن الظروف مواتية الآن لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها لتحقيق مصالح قطرية ضيقة لم تكن إلا وصفة للانكماش الاقتصادى والثقافى.

فالسوق العربية المشتركة هدف يساهم فى دفع التنمية العربية ويساعد فى وضع العرب فى المكان الذى يستحقونه على خريطة العالم عموما وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصا. إذا كان الهدف الاستراتيجى هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس سهلا ولا مفروشا بالورود، بل أن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية وبين النخب الفكرية والسياسية وبين مراكز البحوث والدراسات العربية.

تعليق أ.د/حمدى عبد العظيم:-

لا يسعنى إلا أن أعرب عن سعادتى الغامرة بالمعلومات القيمة التى امتعنا بها الأستاذ الدكتور/ أسامة الباز الخبير السياسى البارع فقد عرض لنا حقائق التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى ورغبة الحكومات الإسرائيلية السابقة فى إعطاء دفعة لعملية السلام من خلال دور القطاع الخاص وبمعاونة نشطة من رجال الأعمال وأستاذن الأستاذ الدكتور أسامة الباز فى مداخلة قصيرة لأطرح وجهة نظر شخصية فى قضية الصراع فى الشرق الأوسط فى الوقت الراهن أملا أن استمع إلى تعليق سيادته على ما أقول.

ولتوضيح رؤيتى لسيادتكم أقول إن حكومة (بنيامين نتنياهو) الإسرائيلية إنما تتحرك فى الإطار الذى رسمته لها الإدارة الأمريكية وذلك كأسلوب تفاوضى للحصول على أكبر مكاسب ممكنة على حساب الجانب الفلسطينى، ومن ثم فهى أى حكومة (نتنياهو) تعتبر حكومة مؤقتة جاءت بها الحكومة الأمريكية لتحقيق أغراض محددة، وبعد أن يتحقق لأمريكا ما تريد سوف تطيح الإدارة الأمريكية بهذه الحكومة، خاصة وأن الرئيس الأمريكى كلينتون يحاول بين أونة وأخرى التقرب من اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار حصوله على التأييد والأصوات اللازمة فى الانتخابات الأمريكية القادمة وذلك بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مصالحها فى الشرق الأوسط تتحقق بالوجود المستمر والتوسع الإسرائيلى فى المنطقة عكس نظرتها إلى الدول العربية التى لا تطمئن أمريكا إلى ولائها الكامل بنفس درجة الولاء الإسرائيلى فما هو رأى سيادتكم فى هذا الطرح؟

الدكتور أسامة الباز:-

أننى اتفق مع سيادتك فى بعض ما قلته وإن كنت اختلف معك فى البعض الآخر من الرأى الذى طرحته، الواقع أننى أتفق معك فى قوة تأثير اللوبى الإسرائيلى على الإدارة الأمريكية وتأثيره على الانتخابات فى الولايات المتحدة الإمريكية، واتفق معك على أهمية دور الولايات المتحدة الامريكية لتحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ولكننى لا اتفق معك فيما قلته من أن إسرائيل تتحرك فى الحدود التى رسمتها لها الولايات المتحدة أو الإدارة الأمريكية، إذ من المعروف أن الولايات المتحدة أثناء الانتخابات الإسرائيلية كانت تؤيد (بيريز) ولم تؤيد (نتنياهو) فكان فوزه مفاجأة للولايات المتحدة وبالتالى من الصعب افتراض أن الإدارة الأمريكية هى التى تحركه فى الاتجاه الذى تريده ربما تكون وجهة نظرك صحيحة ولكن لا توجد حتى الآن دلائل عملية تؤكد ذلك.

بعض أوراق

مؤتمر القاهرة الاقتصادى للتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٩٩٦

كلمة السيد الرئيس
محمد حسنى مبارك
فى افتتاح المؤتمر الدولى الثالث
للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القاهرة ١٢ نوفمبر ١٩٩٦

السيدات والسادة:

أهلاً بكم على أرض وطن اختار منذ بدء التاريخ أن تكون رسالته للإنسانية رسالة عمران وحضارة يبنى ويعمر ويقيم على هذه الأرض الطيبة الحضارة ليعيش العالم فى ود وسلام ويفتح ذراعيه سماحة لثقافات الآخرين، يحتضن قيمها الإنسانية الرفيعة ويمزجها بتراثه الأصيل فى تفاعل خلاق يفيض خيره على الجميع.

أهلا بكم فى وطن ترسخ إيمانه العميق بوحدة الكون ووحدة المصير الإنسانى منذ أن عرف شعبه قبل سبعة آلاف سنة أن هناك إلهًا واحدًا يشع نوره هدى للعالمين، يحض على الخير ويدعو إلى المحبة والسلام ويلزم الإنسان بإعمار الكون ونشر العمران على الأرض؛ لأن تلك هى الرسالة التى من أجلها خلق الله الإنسان وكرمه على كل المخلوقات.

إن انعقاد مؤتمركم فى هذه الظروف التاريخية، حيث نقف جميعًا عند مفترق طرق صعب، يلزمنا جميعًا ضرورة الاختيار بين الخوف والكراهية

أو نتقدم صوب المستقبل وحاضرنا طوع أيدينا ، نستفيد من دروس الماضى وتجاربه غدًا أفضل فى هذه المنطقة الفائقة الأهمية التى ينبغى أن تكون كما أرادها الله أرضًا للسلام، وجسرًا آمنًا للمنافع والمصالح والثقافات تخدم مصالح شعوبها وتخدم العالم أجمع، لقد كان اختيارنا الصائب فى مدريد عام ١٩٩١ أن نتجاسر على النظر إلى الأفق البعيد، ونمضى قدمًا صوب المستقبل رغم أن الطريق شاق ملىء بالمخاطر والعراقيل والإحباطات، لكنه الطريق الصحيح الذى نستطيع أن نمسك فيه بزمام أقدارنا ومستقبلنا لأنه بعد ألف عام أو أكثر عندما تنمحى الوجوه وتضيع الأسماء وتتغير المدن لن يبقى سوى شىء واحد فقط، تراث مشع لاختيار صائب أعطى شعوب المنطقة فرصة أن تكون جزءًا من ركب التقدم الإنسانى.

وعلى هذه الأرض، أرض مصر، يمكننا أيها السيدات والسادة أن نتجاسر على الماضى، نتخطى حواجزه وننظر إلى الأفق البعيد ونمسك بمستقبلنا فى أيدينا؛ لأن الذين صنعوا حضارة الإنسان فى هذا المكان قبل سبعة آلاف سنة لا يزالون يقفون شامخين بيننا يؤكدون صدق الاختيار عندما تنتصر إرادة الحياة وتغلب روح السماحة وتصبح رسالة البناء هى رسالة الإنسان على الأرض. وهذه مهمة سلالة نادرة من البشر تتميز بالشجاعة والحب والتصميم على ترك تراث ثمين من السلام للأجيال القادمة.

لقد اختارت مصر هذا الطريق ، طريق المستقبل، ثقة منها فى أنه الطريق الصحيح الذى يحقق مصالح مصر ومصالح كل شعوب المنطقة ومصالح العالم أجمع، ارتادته مصر وحدها وتحملت مخاطره وصعابه

عندما كان الهدف لا يزال غير واضح في عيون الكثيرين، ومضت على الطريق تدفع المسيرة وتزيل المصاعب والعقبات وتشجع غير القادرين، وتصحح المسار، وتبني جسور الثقة المتبادلة، لا تستسلم ولا تكل ولا تتهاون.

السيدات والسادة..

إننا نشهد اليوم إعادة بعث وإحياء جديد لمنطقة الشرق الأوسط يقوم بتوليد ديناميكية جديدة في المنطقة ديناميكية الرخاء والكفاية والتعاون المشترك، وما من شك في أن هذا الجمع الدولي الحاشد الذي يلتقي اليوم في القاهرة بعد لقاءين مثمرين في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وفي عمان عام ١٩٩٥ يشارك المنطقة تشوقها العميق إلى غد أفضل لأبنائها ويشاركها الأمل في أن تصبح جزءًا من مسيرة الاقتصاد العالمي وجزءًا من ركب التقدم الإنساني.

انني على اقتناع كامل بأن المنطقة تستحق هذا الرخاء الذي تأمل فيه شعوبها لدورها المهم في حضارة الإنسان الحديثة ولأن استقرارها وسلامها يشكلان عنصرًا مهمًا في ضمان السلام والأمن الدوليين، ولأن شعوبها تستحق مستقبلاً أفضل لكثرة ما عانت من ويلات الحروب السابقة.

لقد أصبح الاقتصاد العالمي- ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين- عالميًا في أدواته وأهدافه ومعاييره وأطره، وأصبحت عولمة النشاط الاقتصادي القوة المركزية التي تقود زمام التطور على كوكبنا.، كما أنها ستكون القوة المركزية التي تتولى الإدارة في القرن الحادي والعشرين.

تبدل المنظور الاقتصادى بفعل العـولمة على نحو جوهرى لا رجعة فيه، وأصبـحت كل القرارات الاقتـصادية والمالية تـؤخذ على مسـتوى الكوكب باكـمله. اليـوم صـارت دولنا جـزءًا مـن الكيـان العـالمى، لم تـعـد هناك اقتصـاديات قائمة بذاتها أو تكتلات منعـزلة أو نظم مغلقة، فالاستـثمارات عالمية، والتدفقات الرأسمالية تتفـاعل مع المتغيرات العالمية، كما يلبى الإنتاج والتوزيع حاجة التوجهات العالمية، وهذا هو ميثاق العمل فى القرن الحادى والعشـرين، إنه ميثاق لا يعـرف الاستثناءات ولا يتحـمل سوى القليل من التجاوزات، هذا الميثاق الذي يتطور يومًـا بعد يوم ويقوم على أساس حرية التجارة الخارجية والأسواق، والتدفق الرأسمـالى والاستثمار على الصعيد العالمى. إنه ميثاق نصوغه ونسطره معًـا، إنه ميثاق لا يؤمن بالاستبعاد أو التهـميش أو الإكراه أو الإجـبار، بل هو ميـثاق ينصف الجمـيع ويعدل بين دولنا، إنه وسيلة قومية مشتركة لغاية قومية مشتركة.

وفى ظل هذا النظام تم إرساء أعراف وقواعد دولية للإدارة الاقتصادية، تلتـزم بهـا الدول للمـسـاهمـة فى الاقـتـصـاد العـالمى، وتتـخـاطب بهـا الاقتـصاديات المخـتلفة فى مـجال التـدفقـات المالية والتـجارة والخـدمات والاستـثمار والتى من أجـلها قام المجـتمع الدولى- وبعناية فـائقة - ببناء المؤسـسـات الدوليـة والإقليمـية الـقائمـة حاليًـا، واليوم ازداد توجـه هذه الاعراف لمخـاطبة الآليات الـداخلية للاقتـصاديات الوطنيـة، فأصبح عـجز الموازنة العـامة تحكمـه أسس ومعـايير عالمـية، وباتت مـعدلات التضـخم وأسعـار الصرف تخـضـع لقيود تفـرضهـا علينا تدفقـات رؤوس الأموال العالميـة وقواعدها. كـما فرض اندمـاج الاقتصـاد العالمى على مؤسـسـاتنا وقوانيننا وقواعدنا أن نلتزم بالقواعد العالمية للكفاءة والفعالية.

هذا هو نظام الرفاهية العالمية التى تفرض على من يلتزمون بها نظامًا منضبطًا صارمًا.

إننى أؤمن بأن منطقتنا فى حاجة إلى الالتزام بهذا النظام الذى من أجله نكون فى حاجة إلى إعادة بناء بعض المؤسسات وصياغة قوانين جديدة وتدريب الأفراد والجماعات على هذه الأنماط. والأهم من ذلك إيجاد الأطر الحكومية التى تلتزم بتنفيذ هذا النظام من أجل صالح شعوبها ومن أجل صالح جيرانها. لقد بدأ هذا التحول فى منطقة الشرق الأوسط بالفعل، لكنه لا يزال يتطلب الاستمرار والمساندة والتشجيع ويتطلب وضوح الرؤية التى تجعل التحول عملية مستمرة تتواصل لسنوات قادمة.

لقد وجدت مصر طريقها للتوازن الاقتصادى الذى يفتح أبواب الأمل فى تحقيق الرخاء بعد مسيرة دامت خمسة عشر عامًا من الاصلاح وضعتنا على مشارف حقبة أكثر رفاهية للمصريين كافة، وينشر مظلة الرفاهية على الذين يشاركوننا قيمنا ومكانتنا وكل الذين ينضمون إلى صفوفنا. لقد انضم الاقتصاد المصرى إلى الاقتصاد العالمى هذا العام وأصبح مستعدًا لمواكبة مسيرته يشاركه قواعده وحزمه وانضباطه، وكذلك عوائده ومكافآته.

بدأنا هذا العام باقتصاد سليم معافى، تمت استعادة كل عناصر توازناته المالية الأساسية وعلى نحو قاطع يضمن استمرار هذه التوازنات على نحو دائم عامًا تلو الآخر. حيث بلغ العجز فى الموازنة العامة فى يونيو الماضى ٣ر١٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى. ومن المتوقع انخفاضه ليصل إلى ٢ر١٪ فى العام المالى الحالى.

وبلغ معدل التضخم حوالى ٥ر٧٪، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٦٪ فى

العام القادم على حين واصل الناتج المحلى الإجمالى نموه وبلغ فى العام المالى الماضى، أكثر من ٥ر٤٪ ونأمل أن يصل إلى ٥٪ هذا العام، فعلى مشارف القرن الحادى والعشرين تنعم مصر بميزان مدفوعات قوى لا يهتز، وبحجم ديون خارجية لا يزيد على ٣٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام واحد.

إن اقتصادنا مفتوح أمام العالم دون عوائق حيث تتمتع كل التدفقات الراسمالية بمطلق الحرية فى الدخول والخروج. لقد أصبحت الأسواق الحره الخالية من القيود هى الحكم الوحيد لاستغلال. مواردنا وتوزيعها واستثمارها، وأصبحت متغيرات مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف تعكس بصدق ودون تدخل أو تحكم قوة اقتصادنا وقدرته على النمو. ويقوم القطاع الخاص بدور أساسى فى دفع اقتصادنا وتجديد نشاطه وتوليد فرص العمل فيه، وأضحى اليوم يتطلع إلى المكانة اللائقة بمصر فى المنطقة وبالتأكيد فى الاقتصاد العالمى، إن سياستنا فى المرحلة الحالية من برنامجنا الاقتصادى تسعى إلى تحقيق هدف رئيسى هو: النمو المتوازن والمستديم والجوهرى، النمو الذى يمس حياة كل المصريين، النمو المستديم الذى يتكرر عامًا بعد عام يعكس الطاقات والقدرات الحقيقية لهذا البلد.

ولتحقيق هذا الهدف تعتمد سياستنا على ثلاثة محاور عمل رئيسية هى:

- زيادة الاستثمارات، وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمى، ورفع معدلات النمو.

وتعنى زيادة الاستثمارات فى المقام الأول زيادة الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك من خلال الإسراع بعملية الخصخصة، والإسراع بعملية التحرير الاقتصادى وتوفير مناخ استثمارى موات لخدمة المستثمرين

المصريين والأجانب سواء بسواء، كما يتحقق ذلك من خلال زيادة المدخرات التى من أجلها لا نزال نواصل اصلاح جميع مؤسساتنا المالية فى مجال البنوك والتأمين والتأمينات الاجتماعية وكذلك أسواق رأس المال، أما الانفتاح على الاقتصاد العالمى فيتم من خلال ازالة الحواجز والقيود على التجارة الخارجية، الأمر الذى يؤدى تدريجيًا إلى زيادة انفتاح الاقتصاد المصرى على الاقتصاد العالمى، ويعمل على توفير الأسواق التى تمكن الاقتصاد المصرى من تحقيق معدلات أكبر من النمو ويجعل التصدير السمة الغالبة لاقتصادنا فى القرن الحادى والعشرين.

خلاصة القول: إن الانفتاح الأكبر على العالم الخارجى يشكل حجر الزاوية فى خططنا لرفع كفاءة استخدام مواردنا الاقتصادية، فهو المحور الرئيسى لخلق فرص عمل جديدة، وإيجاد نوعيات عمل أفضل لجميع المصريين، وخلق الحوافز التى تجعل صناعاتنا قادرة على المنافسة فى السوق العالمية.

وأما المحور الثالث لسياساتنا فيرتكز على تنمية الإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى. وقد أقمنا لإنجاز هذا الهدف عددًا من المؤسسات مهمتها الأولى ترويج المشروعات ونقل التكنولوجيا وتدريب اليد العاملة وتطوير رأس المال القائم، وسوف يؤدى جذب الاستثمارات وبرنامج تحرير التجارة الخارجية الذى قمنا بتطبيقه إلى الإسراع بمعدلات نمو الإنتاجية، إذ يوفر أسواقاً أرحب ويساعد على نقل التكنولوجيا ويحقق للاقتصاد الوطنى فرصًا جديدة تساعده على رفع إنتاجيته.

إن هذه السياسات كلها إنما تستثمر اجراءات الإصلاح الاقتصادى التى نسير عليها منذ خمسة عشر عامًا، نستثمرها من أجل رفاهية أكبر لكل المصريين.

إلا أن هذه السياسات لا تمثل سوى لبنة فى صــرح مصر الحديثة، هذا الصرح الذى لا يكتفى بتغيير القواعد الاقتصادية، بل يصحح صميم فلسفة الإدارة الحكوميـة فى بلدنا. هذه الفلسفة التى تعـيد تعريف قواعـد الخدمة العامة السليمـة والأمان الاقتصادى الحقيـقى، هذه التغيرات إنما تضع هذه الإصلاحـات بين أيدى الأجيال القـادمة، إصلاحات دائـمة ومستـمرة، ولا رجعة فيها.

لقد أدى تحـولنا إلى إعادة تـعريف دور الحكومـة فى حياة المـصريين فعادت الحكومة إلى دور الحكم بين المطالب المختلفة التى تنبع من مجتمعنا. عـادت إلى دور الراعى لتعـليم أفضل، لخـدمـة صحـيحـة أشـمل، ولمظلة اجتـماعيـة تغطى الكافة، ولرعـاية خدمـية تمتد إلى صـميم حـياة المواطن المصرى البـسيط تمسح عنه مـعاناة سنين مضت ينعـم بخيرها ورخـائها، وتوفـر له سـبل العـيش الكريم الآمن، عـادت إلى دور همـزة الوصل بين المدخر والمستثـمر، وبين المستهلك والمنتج، من خلال أسواق حـرة واقتصاد ينمو يومًـا بعد يوم، إنها رؤية جديدة للخـدمة العامة تتـعلمها مؤسـساتنا وأجهزتنا الحـكومية، ثقافة جـديدة ترفض البيروقراطيـة المعرقلة واللوائح المعوقة وترفض منطق التدخل العقيم.

لقد ولدت فلسفة جديدة للإدارة فى مصــر تقوم على الشفافية فى خط السيـاسات وفى المؤسـسات التى تديرها وفى البـيانات التى تقـيمـها، إن اقتصـادنا هو اقتصاد مشـاركة يلعب فيه القطاع الخاص دورًا مـهمًا على طريق الرخاء، إنه اقتـصاد تتضح فيه الأهداف بجلاء، وتتـضح فيه أدوات تحقيقها، إنه اقتـصاد وفاق تولد عن حوار قومى واضح وصريح. وستظل سياستنا مستقرة وستظل مـؤسساتنا قادرة على تنفيذها وستظل قوانيننا عادلة ومطبقة.. هذه هى ضمانات نـجاحنا وهذه هى مهامنا اليومية.

السيدات والسادة:

إن مصر ليست الطرف الوحيد فى هذه النهضة الجديدة التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فقد اختارت دول المنطقة واحدة بعد الأخرى السياسات الاقتصادية والمالية الرشيدة وأقامت المؤسسات الأكثر مرونة وانتهجت أساليب الإدارة السليمة التى تعترف بقوانين السوق وتعتمد عليها وأعطت القطاع الخاص دورًا حيويًا فى عملية النمو الاقتصادى. ويومًا بعد الآخر، تتقدم دول المنطقة نحو تجانس أكبر فى سياساتها الاقتصادية والمالية، ويومًا بعد الآخر تزداد اقتصادياتها قربًا من أهدافها وتزداد قربًا من بعضها البعض. واليوم أكثر من أى وقت مضى يمكننا أن نتحدث عن إمكان وجود نواة من دول المنطقة تشترك فى قيمها ورؤيتها وسياساتها وتشترك فى تصميم مستقبلها، ومع الوقت ستكبر هذه النواة وتمتد وتجذب آخرين، وبالتدريج تصبح مصدر قوة لمصالح كل شعوب المنطقة. لكن الوقت عنصر ملح وضاغط؛ فقد صارت التكتلات الاقتصادية الكبرى هى السمة السائدة للمنظور الاقتصادى العالمى للقرن الحادى والعشرين، هناك الاتحاد الأوربى، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والميركوسور والأبيك والأسيان وكلها علامات تميز الاقتصاد العالمى لسنوات عديدة قادمة. وأظن أنه قد آن الأوان لدول الشرق الأوسط كى تدرك أن مكانها فى الاقتصاد العالمى يتحدد بتماسكها وتناغم سياساتها واقتصادياتها. والأهم من ذلك توافق آمالها وإرادتها المشتركة على تحقيق الرخاء والازدهار لشعوبها. إن المشروعات الإقليمية للبنية الأساسية فى مجالات القوى والطاقة والنقل والمواصلات والاتصالات والبيئة فى انتظار تكاملنا وتوافق إرادتنا المشتركة. وحتى يتحقق الأمل يجب أن تكون التجارة الإقليمية سهلة المنال ويجب أن تنعكس الآثار الإيجابية لتنسيق

سياساتنا بشكل كبير على شعوبنا، إننا جزء من هذا الكوكب وعلينا أن نتحمل نصيبنا من أجل رفاهيته، كما يجب أن يؤول لنا نصيب من رخائه. لقد تقاربت اقتصادياتنا وبتناغم كبير فيما بينها ولكن هذا غير كاف لأنه ما لم يتم إرساء السلام الشامل بيننا بجدية كاملة وعلى كل المسارات وبشكل لا رجعة فيه فلن نتمكن من تحقيق الرخاء فى هذه المنطقة، كما تحفل بكل العوامل التى يمكن أن تجعل هذا المستقبل مضطربًا وبائسًا. لقد اخترنا طريق الرخاء وسوف نعمل على بلوغه مهما تكن المصاعب، لن نكون أسرى الماضى، ومهمتكم أن تساعدونا على أن نبنى هذا المستقبل.

إن الأعداء المشتركة التى نواجهها -مسلمين ومسيحيين ويهودًا- هى الفقر والجهل والنظرة القصيرة، وغياب التسامح والفهم المتبادل، والتمسك ببقايا مفاهيم قديمة، فليس هناك ما هو أحق علينا من التزامنا الصارم بتحقيق سلام قائم على العدل والحرية وليس هناك ما هو أجدر من التزامنا بتحقيق رخاء ينشر خيره على العالمين.

إننا نصبو اليوم إلى المستقبل، لا نريد أن نلوى أعناقنا إلى الخلف، نصبو إلى أفق مفتوح يشرق عليه سلام دائم ورخاء لكل شعوب المنطقة، فدعونا نبنيه معًا حتى لا يقال غدًا إن بلادنا أمسكت بالسلام يومًا لكنها ضيعته لأنها لم تحسن التقدير ولم تحسن الاختيار.

مرة أخرى أشكر لكم انعقاد هذا المؤتمر المهم على أرض مصر الحضارة والسلام متمنيًا لمؤتمركم النجاح، ولكم طيب الإقامة فى بلد صديق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الافتتاح الرسمى للمؤتمر

بقلم كلاوس شواب

مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادى العالمى

١٢ نوفمبر ١٩٩٦

ترجمة الأستاذ الدكتور / حمدى عبد العظيم

السيد الرئيس- أصحاب السعادة، الضيوف الكبار:

إننى أشعر بسعادة غامرة لكونى بينكم هذا الصباح، أشعر بالتميز لأننى أجتمع مع قادة الأعمال فى هذه الصالة حيث مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركة وثيقة من جانب الحكومة المصرية والتى أشعر بأننى مدين لكم لاستجابتكم الكريمة لدعوتنا وبهذه الأعداد الكبيرة.

وأود أن أعبر عن عميق تقديرى للرئيس مبارك لرئاسته للمؤتمر ولكافة الحكومة المصرية برئاسة الدكتور الجنزورى، وللشعب المصرى كله لاستضافة هذا التجمع الهام.

وأشيد بصفة خاصة بجهود السيد عمرو موسى وزير الخارجية وكبار مساعديه.

السادة الحضور المتميزون: نحن الآن وسط ثورة عالمية لا مثيل لها فى التاريخ، حيث إن ما نتجه إليه اليوم من خلال تطبيقاته ومجالاته أعمق كثيراً وأبعد أثراً من الثورة الصناعية التى حدثت فى نهاية القرن الماضى.

إن اسم ثورتنا هو (العولمة).

ماذا تعنى(العولمة)؟ إنها تعنى عالماً جديداً تسوده المنافسة العالمية، إنها تعنى عالم المنافسة الصعبة، وهى نوع من المنافسة تكسب فيها الدول الرابحة كثيرًا وتخسر فيها الدول الخاسرة خسارة مماثلة، إنه موقف جديد فيه تستطيع بعض الدول مواجهة تحدى العولمة وتحقيق ثروة متزايدة لمواطنيها، أما الدول التى لا تستطيع المواجهة فإنها تحقق زيادة فى البطالة، والفقر، واليأس، والعنف.

ومن أجل مواجهة هذا التحدى توجد ثلاث قواعد ذهبية هى:

القاعدة الأولى: كارت الدخول إلى هذه العملية المتعلقة بخلق الثروة هو الإقليمية، لا توجد دولة بمفردها، مهما بلغت قوتها، تستطيع أن تتحمل أن تكون فى عزلة عن العالم، وهذا حقيقى بالنسبة لدول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام ناتجه المحلى الإجمالى الحالى وليس باستخدام الناتج المحتمل يتضاءل أمام الأقاليم الناشئة فى الاقتصاد العالمى مثل (ميركوسور) و (الأسيان)، ولا نذكر (النافتا) أو (الاتحاد الأوربى) .

القاعدة الثانية: يجب أن نعيد تعريف دور الحكومة فى توفير أفضل بيئة لخلق الثروة كما عبرنا عنها فى رسالتنا (البناء للمستقبل: خلق بيئة استثمار صدوقه..).

ويعنى ذلك بالضرورة ثلاثة أدوار يجب على الحكومة أن تقوم بها:

الترويج لمناخ اقتصادى متميز، يقوم على التنافسية من خلال المرونة، والحد من القواعد أو القيود، وكذلك الخصخصة، ثم الشعور بالمسئولية.

الترويج للثقة من خلال عدم التدخل، والنظام المالى، والاستقرار

السعرى، وفوق كل ذلك سياسات متناسقة طويلة الأجل.

الترويج للمجتمع المدنى من خلال المساواة المدنية، المساواة فى الفرص، وإجراءات قانونية واضحة، القياس المحاسبى والإفصاح.

وتعتبر مصر التى تستضيفنا اليوم مثلاً يحتذى للدول الناجحة والتى سارت بالفعل فى طريق الإصلاح الاقتصادى بنجاح..

القاعدة الثالثة: الحكومات، المشروعات، المجتمع تحتاج كلها إلى التحكم فى الضغوط العديدة والمتسارعة فى هذا العالم والتى لا تعذر فقدان الإحساس بالزمن، فى العالم القديم كانت السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة، أما اليوم فلا يحدث ذلك حيث توجد السمكة السريعة التى تأكل السمكة البطيئة.

مؤتمر الدار البيضاء قدم رؤية جديدة، مؤتمر عمان قدم فرصاً جديدة، والبرنامج الخاص بهذا المؤتمر (القاهرة) من خلال ما يزيد على خمسين لقاء عمل محدد يجب أن يستجيب لفقدان الصبر من جانب رجال الأعمال لأداء الأعمال، وخلال هذا المؤتمر، كل شىء وضع فى مكانه لمساعدتكم على خلق استراتيجيات مشاركة قوية ولدفع العديد من المشروعات التى يتم عرضها هنا، إننى أحثكم على بدء الخطوة الأولى بأسرع ما يمكن عقب خروجكم من هذه الصالة واستشارة نظامنا فى الاتصال، فلربما تجدون رسائل هامة فى انتظاركم.

ولعله من الدلالات المشجعة على الثقة فى هذ الإقليم وفى مستقبله أن نجد هذه الأعداد الكبيرة من قادة الأعمال، وذلك بالمقارنة بمؤتمر الدار البيضاء أو بمؤتمر عمان، ومن خلال حضورنا نحن قادة الأعمال نعتقد فى المستقبل طويل الأجل للمنطقة، ونعتقد فى التكامل الإقليمى للاقتصاد

الكلى، ونعتقد أيضا فى حكمة السلام، ونحن نعلم أنه قد حدثت اختلافات رئيسية فى المنطقة، ولكن الاحتياجات لا تزال كبيرة، غير أن التوقعات لبناء مجتمع لخلق الثروة وللتعاون السلمى أكثر أهمية.

ومن خلال حضوركم اعزائى أصدقاء الأعمال يبدو هذا المؤتمر أقوى سباق بين قادة الأعمال من أجل السلام شهده العالم حتى الآن.

إن الرسالة واضحة:

- نحن هنا لوضع أسس الرخاء.
- نحن هنا لنستثمر.
- لنستثمر فى السلام.

كلمة السيد / وارين كريستوفر
وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية
أمام مؤتمر القاهرة للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٧
ترجمة الأستاذ الدكتور / حمدى عبد العظيم

أصحاب السعادة- سيداتى سادتى:

نيابة عن الرئيس كلينتون أود أن أعرب عن عظيم تقديرى للرئيس مبارك وللشعب المصرى على استضافة هذا المؤتمر الاقتصادى السنوى الثالث.

وأود أيضا أن أعبر عن تقديرى العظيم لما يزيد على ١٤٠٠ رجل أعمال من أكثر من ٧٠ دولة يحضرون المؤتمر، كانت رغبتهم فى الاستثمار فى ظل مستقبل أفضل هى التى جعلتنا نحضر هنا اليوم. لقد جئنا إلى القاهرة، مدينة العظمة- قديمًا وحديثًا - لأننا نشترك فى رؤية واحدة حول رخاء الشرق الأوسط فى ظل السلام، ولدينا قناعة مشتركة بأنه إذا ما تحققت هذه الرؤية فإن عملية السلام يجب أن تتحرك قدما إلى الأمام فى كلا المسارين السياسى والاقتصادى فى آن واحد، كما أننا نشترك معا فى الاتجاه إلى تعميق المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص؛ حتى يمكن للسلام أن يستمر وينمو.

ويستطيع العالم اليوم النظر إلى القاهرة وإلى هذا المؤتمر الاقتصادى على أنه تصويت لصالح الثقة فى عملية السلام التى حضرنا من أجلها حتى الآن، ونستطيع مرة أخرى شكر الرئيس مبارك على تذكرة المنطقة والعالم بالشريحة التى نقتسمها فى ظل السلام.

ويشترك الرئيس مبارك فى هذه المسئولية الكبرى مع قادتنا فى الحكمة والنوايا الحسنة، ومنذ عامين عقد الملك الحسن مؤتمر القمة الاقتصادى الأول للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء، وبذلك فتحنا بعدًا كليًا جديدًا لعملية السلام لتستكمل المفاوضات السياسية التى بدأت منذ خمس سنوات خلت فى مدريد، وفى العام الماضى جمعنا الملك حسين معاً فى عمان لبناء معابر جديدة للرخاء عبر حواجز العداء القديمة.

وفى القمة الاقتصادية بعمان كانت الرحلة الأخيرة التى قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين من أجل السلام، لقد تحدث رئيس الوزراء إلى الشرق الأوسط كله حينما قال: «لقد استثمرنا حتى الآن دماء كثيرة وقتاً كثيراً ونقوداً كثيرة فى منتج ربما يكون ضرورياً لوجودنا القومى، ولكنه قليل الفائدة لمواطنينا، لقد استثمرنا فى الحرب، أما اليوم ومن الآن فصاعداً فقد تعاهدنا على الاستثمار فى السلام»، ولم يمض سوى أسبوع فقط حتى فقدت عملية السلام واحدا من أقوى أبطالها.

ومما لاشك فيه أنه تم اختبار عملية السلام – اختبرت بحدة – بواسطة مأساة العام الماضى، ولكن خلال العام الماضى، وبصفة خاصة خلال الأسابيع القليلة الماضية شهدت عملية السلام صمتاً كبيراً، ويعلم كل من العرب والإسرائيليين على السواء ماذا تعنى الحرب، لقد تعاهدوا سويًا على السلام. وبالنظر إلى الخلف أدرك كل من العرب والإسرائيليين مغزى

التقدم إلى الأمام.

إن الفلسطينيين والإسرائيليين - مثلهم مثل بقية أبناء هذا الإقليم- لديهم اهتمام ذاتى بوضع نهاية لهذا الصراع، لقد أدركوا هذا الضعف، وأن هذا الصراع فقط يمكن حله على مراحل عبر الزمن، وما يزالون متمسكين بإنهاء هذا الصراع من خلال هيكل المفاوضات التى قاموا سويًا ببنائها، وقد أصبحوا يقبلون أنه بدون السلام لا يمكن وجود أمن وبدون الأمن لا يمكن أن يكون السلام.

وفى ظل أحداث العنف الأخيرة يتمسك كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بالاتفاقيات التى سبق لهم التفاوض بشأنها وبتنفيذ أحكامها، وقد اتسع نطاق المفاوضات الجارية وأصبحت مرهقة أحيانا، ولكننى أعتقد أن اتفاقاً نهائياً محدداً سيتم التوصل إليه بشأن الخليل أصبح قريب المنال، وعندما تنجح هذه المفاوضات أخيراً فإننى أحث كل الأطراف للمضى قدماً بنفس العجلة لتنفيذ بقية الاتفاق المؤقت.

ولكى تنجح هذه المفاوضات والمفاوضات القادمة فى المستقبل يجب على كل جانب أن يصل إلى أقصى مدى لفهم حاجة الطرف الآخر لأخذ احتياجاتهم فى الحسبان، ويجب أن يقبل كل طرف بأن النجاح لا يوجد فيه رابحين وخاسرين، يجب على كل طرف أن يكسب وأن يراه الآخرون كاسباً وإلا فسوف يخسر الطرفان، ويجب أن يدرك كل طرف أنه ليس ممكنًا تحقيق السلام دون تحمل المخاطر، ولكن ذلك يعمل على المحافظة على الوضع الراهن بمخاطر كبيرة فى المستقبل ويجب على كل طرف أن يعمل ذلك. إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر فى مساعدتهم على تحمل هذه المخاطر ودعمهم على طول الخط فى رحلتهم الشاقة من أجل

السلام، إن السلام فى الشرق الأوسط يعتبر مصلحة قومية للولايات المتحدة الامريكية، وهذا هو السبب الذى دفع الرئيس كلينتون إلى بذل جهود شخصية قوية للوقوف مع صناع السلام فى كل خطوة على الطريق خلال السنوات الأربع الأخيرة، ولهذا السبب أيضا سوف تستمر جهود الرئيس ووزير الخارجية القادمة لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وإعطائها أولوية قصوى خلال السنوات الأربع القادمة، إن هناك مكاسب تاريخية يجب أن نحافظ عليها، وهى مكاسب يمكن أن يبنى عليها الطرفان جهودهم حيث توجد اتفاقيتان رئيسيتان بين إسرائيل والفلسطينيين وكسر جمود التعاون لمكافحة العنف والإرهاب، هناك معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، وهناك قواعد واتصالات دبلوماسية وتجارية جديدة بين إسرائيل وجيرانها العرب، وهناك فرصة لتحقيق سلام شامل يضم سوريا ولبنان، وهو السلام الذى يجب أن يتحقق فى النهاية فى المنطقة، إذا ما أرادت دول الإقليم التمتع بأمن حقيقى، وهناك بالطبع الأساس المحورى للسلام الثابت فى مكانه، وهى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، ونستطيع أن نرى مدى التقدم الذى حدث إذا ما نظرنا إلى أنفسنا، إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الاقتصادى. ورغم كافة النكسات نجد عدداً كبيراً ومستويات مرتفعة من رجال الأعمال يحضرون إلى القاهرة أكثر من أى وقت مضى فى المنطقة كلها، ويمكن إدراك الفرص بين المخاطر وسوف تجذبكم الإصلاحات التى حدثت لتجعل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيئة أعمال مضيفة للاستثمار، إن استراتيجيتكم لتحقيق الأرباح تكمل استراتيجيتنا لتحقيق السلام، ويعتبر رأس مال القطاع الخاص الوسيلة المباشرة لترجمة مقدمة وعود السلام إلى منافع صلبة تستطيع رفع مستوى معيشة البشر إلى المستوى العادى. وبواسطة منح الأفراد والمجتمعات فرصة فى السلام،

يمكن تمهيد الطريق للمصالحة الحقيقية بين الأفراد والأمم، وبواسطة عبور الحدود بمحطات المحولات الكهربائية الجديدة، وكابلات الفيبر وخطوط أنابيب الغاز يمكن تحقيق التكامل بين اقتصاديات الإقليم وجعل الحرب شيئاً بعيداً عن الحدوث.

إن العملية التى بدأناها منذ عامين فى الدار البيضاء والتى نجددها اليوم سوف تضطرنا أن نكون شركاء فى السلام والرخاء، وعن طريق اجتماع عدد كبير من رجال الأعمال معاً فإننا نخلق اتصالات تؤدى إلى تعاقدات، إننا نعرض الفرص المتاحة فى الدولة المضيفة: مصر والدول الأخرى التى تشاركنا هنا، كما أننا نعطى دفعات جديدة للمؤسسات الجديدة التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية والتعاون بين دول الإقليم.

إن مؤسسة الشرق الأوسط - المتوسطية للسياحة والسفر قد تأسست الآن ولها سكرتارية فى تونس، وتعمل مع القطاع الخاص على تنمية إمكانيات السياحة عبر هذه الأراضى المليئة بالعجائب والغرائب الساحرة، وهناك المجلس الإقليمى للأعمال الذى أقيم ليصبح ملتقى هاماً لتبادل المعلومات عن الأعمال والإعلام عن فرص الاستثمار وتنمية طرق دعم القطاع الخاص.

إننا نحقق تقدماً فى اتجاه افتتاح مؤسسة إقليمية معروفة وهى بنك تنمية الشرق الأوسط. ويسعدنى إن أقول أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف توقع على ميثاق البنك خلال الأسبوع القادم، وسوف نرسل ممثلين فى فريق البنك المؤقت فى القاهرة خلال هذا الشهر فيما بعد. إن مهمة البنك هى أن يكون قوة دفع لدعم المشروعات الأساسية للقطاع الخاص، مع التركيز على الاحتياجات المتزايدة لمشروعات البنية الأساسية

فى الإقليم، وسوف تعمل إدارة كلينتون مع الكونجرس الجديد للحصول على تعضيد قوى للبنك بحيث يبدأ عمله فى نهاية العام القادم، وإننى استحث بقية الدول لكى تحقق تقدماً فى دعم البنك مالياً.

لقد استمر هذا الإقليم لفترة طويلة محكوماً بالصراع والحرب وبعدم كفاءة الإحصاءات وسياسات الحماية الاقتصادية، إنه يواجه تحديًا مزدوجاً إذا ما حاول التقدم فى ظل اقتصاد كلى تنافسى، ولإمكانية المنافسة بفعالية فإن هذا الإقليم لا يجب فقط أن يحقق السلام بل لابد من الإصلاح، ولقد سبق أن دعوت الحكومات فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عامين فى الدار البيضاء والعام الماضى فى عمان لمواجهة هذا التحدى لتحديث اقتصادياتها وفتح أسواقها والقضاء على الفساد وإزالة البيروقراطية والاختناقات والمعوقات الإدارية التى جعلت المستثمرين يتراجعون وتذهب رؤوس الأموال الغالية بعيداً، واليوم نستطيع أن نرى تقدما مشجعا عبر الإقليم.

وهنا فى مصر الإصلاح يعمل على تحسين اعتبارات النمو وجذب اهتمامات المستثمرين والشركات الأجنبية، لقد تمكنت الحكومة بالفعل من خصخصة ما يزيد على مائة شركة، كما قامت بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الراسمالية، وعملت على تسهيل إجراءات التسجيل للمستثمرين، وسوف يؤدى الاتفاق المؤقت الجديد مع صندوق النقد الدولى إلى دعم مصر، حيث يعمل على دعم ذلك والإصلاحات الودية فى مجال الأعمال. مثال ذلك إعادة هيكلة النظام الضريبى، وتحقق مصر أيضا تقدمًا هامًا فى تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية، ولعل هذا هو السبب الذى جعل شركة (ميكروسوفت) تقرر فتح مكتب إقليمى فى القاهرة. إن ما يزيد

على ٥٠ شركة أمريكية تقوم بالتصنيع حالياً فى مصر، مما يشير إلى الثقة فى الإمكانيات المتزايدة فى هذه السوق، وسوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية تعاوننا الاقتصادى مع مصر من خلال المشاركة التى يقودها كل من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور.

وتتجه الأردن إلى تحديث اقتصادها بدءاً من إصدار قانون جديد للاستثمار إلى خفض الحواجز التجارية، كما أن رسملة سوق رأس المال بها يسير بخطى متسارعة، كما أن الشركات الأمريكية من شيراتون إلى سبرينت لديها فرص لمساعدة الأردن على بناء بنيتها الأساسية، ويسعدنى أن أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية والأردن قد وقعا أمس اتفاقاً للسماوات المفتوحة لتحقيق الحرية الكاملة للملاحة التجارية بين البلدين، ويعتبر هذا هو الاتفاق الوحيد الذى نوقعه خارج أوروبا، وإننى آمل أن نتفاوض مع بقية الدول الأخرى فى هذا الإقليم بأسرع ما يمكن لزيادة كفاءة سفر السائحين ورجال الأعمال.

وتعمل إسرائيل حالياً على تنفيذ إصلاحات هامة تحقق لاقتصادها ديناميكية جديدة. وتساهم الخصخصة فى تحقيق النمو وجذب الاستثمار الأجنبى، ويعمل رجال الأعمال الإسرائيليون والعرب من مختلف الدول الممثلة هنا اليوم على خلق روابط لم يكن ممكناً تحقيقها منذ عدة سنوات ماضية، ولقد شجعنى اتجاه رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتنياهو إلى تعميق الإصلاح الاقتصادى وإننى على ثقة أن التجارة والاستثمار بين الولايات الأمريكية وإسرائيل سوف يتجه إلى التوسع، واليوم أريد أن أشجع الاتفاقيات الأمريكية الاقتصادية الكبرى عبر دول إقليم الشرق الأوسط

وشمال افريقيا من دول الخليج النشطة إلى المغرب وتونس وهما الدولتان اللتان أخذتا خطوات إيجابية للأمام لتشجيع التجارة والاستثمار الأجنبى. وأريد أيضا أن أحيى رجال الأعمال العرب والإسرائيليين الذين بدأوا فى بناء علاقات للتقدم إلى الأمام، إنكم رواد السلام، ونحن نريد شجاعتكم وجهودكم الدائمة الآن أكثر من أى وقت مضى.

غير أن الأمر الأكثر إلحاحاً مما سبق هو أننى أريد أن أشجعكم على الاستثمار فى السلام حيث يمكن أن يحقق الفرق الأعظم، إن الأوضاع الاقتصادية فى الضفة الغربية وغزة لم تعرض كما كنا نأمل، إنها يجب أن تتحسن بسرعة إذا ما أردنا أن نعطى للفلسطينيين نصيباً ملموساً من السلام.

يجب أن نعمل سوياً لمساعدة الفلسطينيين على بناء اقتصاد سوق حرة متقدم والقضاء على الحواجز التى تعوق تدفق السلع والخدمات والأفراد، لقد وقع الرئيس كلينتون مؤخراً تشريعاً لإعفاء السلع الفلسطينية الصادرة إلى الولايات المتحدة من الرسوم الجمركية.

وسوف نشجع شركاءنا التجاريين الرئيسيين لعمل خطوات مماثلة، إننا نعمل أيضا على تأسيس مناطق صناعية خاصة بحيث يمكن أن تكون أقطاباً للاستثمار والعمل والأمل، لقد تمكنت خلال عملى كوزير خارجية قضى أكبر وقت من حياته فى العمل مع القادة والدبلوماسيين أن أقدر هذا المؤتمر لأنه يعطينى الفرصة للتحدث مع مجتمع رجال الأعمال، حيث إننى وأنا بينكم الآن أشعر بأننى أخاطب غالبية عظمى من البشر فى هذا الإقليم الذى يتحدث لغة واحدة من التجارة ويشاركنا نفس الرؤية حول مستقبل أفضل، إنكم دستور السلام. لقد انتظرتم طويلاً لكى ترون حدود هذا

الإقليم مفـتوحة الأبواب، وليست حـواجز مانعة للتـجارة والاستثـمار، إن لديكم الرغبة فى دفع التـقدم فى عملية السلام، ولديكم الفـرصة للعمل مع حكوماتكم لإزالة الحـواجز والمقاطعات والـعنصرية التي تعترض التـجارة وتعيد هذا الإقليم إلى الوراء.

إننا نشترك فى غرض واحد، ولدينا أدوار دعم متكافئة يمكن أن نلعبها، إننا مـعاً نفـهم أنه لا يمكن أن يكون هنـاك سلام دائم فى الشـرق الأوسط بدون زيادة الرخـاء، ولا يمـكن أن يكون هناك رخـاء دائم فـى هذا الإقليم بدون تعمـيق السلام. وإذا ما قمنا ببناء التـقدم الدبلوماسى والاقـتصادى الذى فعلناه فـى الواقع فإن ألفيـة جديدة من الســلام والرخاء سرعـان ما تظلل هذه الأراضـى العريقة.

شكراً جزيلاً لكم

المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
البيان الافتتاحى لوزير اقتصاد روسيا
يفچينى ياسين
١٢ نوفمبر ١٩٩٦
ترجمة الآنسة /عبير صبحى علام
مراجعة أ. د / حمدى عبد العظيم

فخامة الرئيس مبارك،

المشاركون المحترمون،

السادة والسيدات:

اسمحوا لى أولاً أن أقرأ عليكم رسالة التهنئة التى بعث بها فخامة رئيس حكومة روسيا الاتحادية السيد «فيكتور تشيرنوميردين».

إن الهدف من منتدى القاهرة هو مساندة المؤيدين لتسوية شاملة فى الشرق الأوسط وخلق الظروف الموائمة للتحول الإقليمى القائم على مبادئ التعاون والتنمية والتكامل، وبمواصلة سيرها على هذا الطريق تتوافر للمنطقة جميع الفرص التي تؤهلها ليس فقط لتبوؤ مكانها الصحيح، بل لتصبح مركزاً للاقتصاد العالمى، إن جهود روسيا كراعٍ لعملية السلام فى الشرق الأوسط تهدف إلى جعل هذه الأهداف سهلة التحقيق.

ويتطلب تطوير هذه العملية مناخاً من الثقة بما فى ذلك الثقة فى المجال الاقتصادى، إن منتدى القاهرة يوفر فرصاً جيدة لإقامة صلات عمل مفيدة تعزز مثل هذا المناخ، ومنذ انعقاد أول مؤتمر من هذا النوع فى المغرب ، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات، فقد تم تحقيق نتائج إيجابية وبالأخص فى مجال خلق الآليات الاقتصادية للشراكة الإقليمية والدولية.

وبتعزيز الروابط مع الدول العربية وإسرائيل فإن روسيا مستعدة للمساهمة فى إعادة البناء الاقتصادى للمنطقة، أخذاً فى الاعتبار تحويلها إلى منطقة للتعاون المشتركة والبناء.

السيدات والسادة:

إن روسيا مهتمة بالتعاون الاقتصادى مع دول المنطقة الممثلة فى المؤتمر. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن الاستعانة بأشكال متنوعة من الروابط الاقتصادية والعمل الاقتصادى المشترك.

ويمكن تحقيق هذا التعاون ليس فقط على أساس ثنائى ولكن أيضاً من خلال اشتراك أقطار أخرى كطرف ثالث، أو من خلال اشتراك المنظمات المالية والاقتصادية الدولية التى سوف تمكننا من زيادة القدرات المالية والتقنية للمشاركين.

إن روسيا تقدر طموح مجتمع الأعمال والشركات الرائدة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإرساء قواعد تعاون وثيق فى مجال التجارة والاقتصاد مع الشركاء الروس، وذلك فى ظل الظروف الاجتماعية واقتصاد السوق فى روسيا.

إننا على استعداد للمشاركة فى مؤسسات مالية واقتصادية متعددة الأطراف تابعة فى جزء منها لبنك التعاون والتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفى شهر أغسطس الماضى وافق ثمانية

وعشـرون مـمثلا عن روسـيا والولايات المتحـدة على إنشاء البنك الذى تم التوقـيع على إنشائه فى الحال بالـتعاون مع سكرتارية الأمم المتـحدة. إننا مقـتنعون بأن إيجاد مثل هذه المؤسـسة الاستـثمارية المالية القـوية سوف يسهم بفـاعلية فى إنـجاز المشـروعات الكبرى اللازمـة لنهضة الاقتـصاد الشرق أوسطى.

وروسيا على استعـداد أيضاً للمشاركة فى تنفيذ المشـروعات الإقليمية الواعدة ورفع مـستوى العـديد من الصفقـات وتسهيـلات الإنتاج فى دول المنطقـة من خلال تقديم المسـاعدات الاقـتصـادية والفنية أو المشـاركة من جانب الاتحاد السوفيتى السابق.

كذلك يمكننا التعاون فى مجال البحث العلمى والإعلام والصحة والتعليم الخاص العالى والثانوى والثقافة والسياحة، إلخ.

إن روسيا مـقتنعة بأن الظروف والفـرص سانحة الآن لتعزيـز التعاون الوثيق بين روسـيا ودول الشـرق الأوسط وشـمال أفـريقيـا، والذى يمكن لشركات أقطارنا استغلاله. كذلك سـوف يمكن إيجاد حلول مقبولة من قبل الجانبين للمشكلات التى تعترض المزيد من تطوير علاقاتنا الاقتصادية.

وسوف تقوم روسيـا التى تربطها بالمنطقة علاقات تاريخية وجـغرافية وثيقة بتسهيل تحويل الشـرق الأوسط إلى منطقة لشراكة الجوار الناجحة والتعاون المثمر والمشترك وذلك بكل طريقة مـمكنة.

وأود فى الختام أن أعبر عن امـتنانى للقادة المصريين، وبالذات لشـخص الرئيس حسنى مـبارك وذلك لحسن الضيافـة والعناية التى أولوها لتنظيم هذا المنتدى فى مصر. وأود كذلك أن أشير إلى مساهمة المنتدى الاقتصادى العالمى فى الإعداد والتنظيم للمؤتمر.

ونيابة عن الحكومة الروسية أتمنى للمشاركين فى المؤتمر كل نـجاح فى عملهم.

ترجمة غير رسمية

إلى المشاركين في مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشاركون المحترمون في منتدى القاهرة الاقتصادى:

ينعقد اجتماعكم في لحظة حاسمة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط. والقضية الآن هى ما إذا كان باستطاعة الأقطار العربية وإسرائيل الاستفادة من الفرصة التى سنحت لهم منذ خمس سنوات فى مدريد كى يبدأوا التحرك نحو إنشاء بنية جديدة لمرحلة ما بعد المواجهة فى الشرق الأوسط.

ويوضح عقد هذا المنتدى مدى اهتمام المجتمع الدولى بالتقدم فى عملية السلام الخاصة بالشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أيضاً اشتراك دوائر العمل فى الجهود الرامية إلى إرساء الأساس الاقتصادى لصرح السلام فى المنطقة، فمن الصعب تخيل مستقبل الشرق الأوسط دون وجود مساحة اقتصادية مشتركة تكون فيها صلات الشراكة الموثوقة هى أساس الاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة.

وتأمل روسيا- كراعى لعملية السلام فى الشرق الأوسط- فى أن تسهم جهود المؤتمر لخلق مناخ مشجع للاستثمار فى المنطقة فى تحقيق هدفنا المشترك وهو التسوية الشاملة والدائمة فى الشرق الأوسط.

وإننى لأتمنى لمنتدى القاهرة النجاح والعمل المثمر، كما أمل أن يصبح علامة مضيئة على طريق تحويل المنطقة إلى منطقة للتعاون المشترك البناء.

فيكتور تشيرنوميردن

خطاب السيد/ إيف جالون

الوزير المنتدب لدى وزارة المالية والتجارة الخارجية- جمهورية فرنسا

أمام المؤتمر الاقتصادى للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا القاهرة ١٢ نوفمبر ١٩٩٦

[ترجمة رسمية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

سيداتى وسادتى:

اسمحوا لى أولاً أن أوجه أسمى آيات الشكر إلى فخامة الرئيس حسنى مبارك وإلى السيد رئيس الوزراء، الدكتور كمال الجنزورى، لحفاوة الاستقبال الذى لاقيناه فى القاهرة والتنظيم الممتاز للقمة الاقتصادية الثالثة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وخلال القمتين السابقتين بالدار البيضاء وعمان، أحسسنا بدفعة من التفاؤل التى كان يعطيها لنا التقدم الملموس فى عملية السلام، كان لدينا جميعًا الإحساس بأن التقدم فى المجال الاقتصادى لا يسير بالسرعة الكافية. كل شىء كان كما لو أن الاقتصاديين متعثرون فى مسايرة إيقاع الاتفاقيات والمصالحات السياسية، وكنا نظن أن السلام سيتحقق أسرع بكثير من وضع شروط تنمية اقتصادية ناجحة.

واليوم – للأسف – الوضع السياسى يختلف تمامًا عن ذلك. وبدلاً من أن يكون المحرك أصبح يمثل مكبحًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المعنية. ولكننا لا يجب أن نيأس لأن ذلك سيعد مخاطرة بفقد ثمار الجهود الماضية ومجازفة بأن نشاهد من جديد تمزق المنطقة. من هنا يأتى تمسك فرنسا بالحوار بين جميع الأطراف الحاضرة وخاصة فى جميع دوائر المناقشات متعددة الأطراف.

خلال جولته الأخيرة فى الشرق الأوسط، ذكر الرئيس شيراك أنه لم يعد هناك أمنًا بدون سلام عادل ودائم يرتكز على حق الفلسطينيين فى تقرير المصير، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى حق جميع الشعوب فى الأمن والأمان وهذا ما يهم بوجه خاص الشعب الإسرائيلى.

وفى المجال الاقتصادى أظهرت فرنسا وجودها فى المساندة الفعالة –بل وأكثر من ذلك – فى اتخاذ جميع المبادرات التى من شأنها تهيئة الجو لحوار اقتصادى إقليمى.

وأذكر هنا مجموعة العمل متعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية (GTMDER) وحيث الأمانة قائمة بالفعل بصفة دائمة فى عمان.

كما أذكر الشراكة التى دعا إليها الاتحاد الأوروبى مع الاثنتى عشرة دولة المكونة لحوض البحر المتوسط، وذلك فى أعقاب مؤتمر برشلونة. وأؤكد على أهمية المحور الاقتصادى وخاصة على اتفاقيات الشراكة المبرمة مؤخرًا وعلى اتساع المحور المالى MEDA الذى سيسمح فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ بتمويل مشروعات إقليمية هامة بالنسبة للشرق الأوسط ودول المغرب معًا قيمتها أكثر من ٤،٦ مليار إيكو.

أخيرًا، بالنسبة لمجال يتسم بأهمية خاصة للمنطقة، أوضح تمسك

الحكومة الفرنسية بنجاح المؤتمر الأوروبى - المتوسطى للإدارة المحلية للمياه والذى سيعقد بمرسيليا يومى ٢٥ و٢٦ من هذا الشهر.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية المخصصة لأن تصاحب اقتصاديًا عملية السلام، فإننى تمنيت العام الماضى فى عمان أن تعمل فى أسرع وقت وبأكثر فاعلية ممكنة. وكما تعلمون فإن فرنسا تظل ترحب بوضع أفضل آلية لتسهيل عملية استغلال المساعدات المالية القائمة. ويمكن لمشروع بنك للتنمية فى الشرق الأوسط أن يساهم فى ذلك، وبالطبع يجب أيضًا أن يكون رأس المال اللازم معبأ بطريقة واقعية. واليوم الذى سيتحقق فيه ذلك، سوف تشارك فرنسا فورًا من جانبها، كما سبق وأن أشارت دائمًا إلى ذلك.

أود أوضح نقطتين أساسيتين:

أولاً: أن الاتحاد الأوروبى يظل بالتأكيد مانحًا للأموال فى صالح المنطقة. فقد اضطلعنا بمسؤلياتنا وننتظر أن يعمل كل واحد بنفس الطريقة وبنفس القدر.

من ناحية أخرى، فإن المساندة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى للأراضى الفلسطينية وبوجه فريد - فرنسا - تعد مساندة أساسية. فى مجال تمويل مشروعات التنمية، قدمت فرنسا ما يقرب من ٢٥٠ مليون فرنك منذ أربع سنوات. وفى هذا الصدد يظل شاغلنا الشاغل توقف مشروع إقامة ميناء غزة الذى، فضلاً عن مظهره الاقتصادى الأساسى، يمثل رمزًا عظيمًا للأراضى الفلسطينية.

نضيف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبى يقدم مساعدة قاطعة للموازنة الفلسطينية قدرها ٣٢٧ مليون أيكو مباشرة، بخلاف مساهمتها فى الـ

UNWRA ومساعدة استثنائية تم تقريرها فى أول أكتوبر الماضى. وأخيرًا فإن فرنسا سعيدة بأنها قد استطاعت المساهمة فى تدعيم المساندة الدولية للأراضى الفلسطينية عن طريق تنظيمها - فى يناير الماضى - لمؤتمر وزارى عن المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين.

لذا تشعر فرنسا أنها منغمسة تمامًا فى عملية السلام سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى، ولهذا نرى اليوم أن الوفد الفرنسى يتضمن نحو ٥٠ رجل أعمال يمثلون أفضل قطاعاتنا مثل قطاعات النقل والمواصلات والتعمير والطاقة والهندسة وأيضًا البنوك قد عقدوا العزم على إقامة العلاقات الضرورية مع الاقتصاديين المحليين؛ من أجل إقامة مشروعات ذات مصلحة إقليمية.

فكلنا معًا، سياسيون ودبلوماسيون، رؤساء شركات وصحفيون، علينا العمل ملتفين حول الثقة. يجب علينا أن نعمل من أجل هذا السلام الذى تتطلع إليه الشعوب والذى بدونه لن يقوم لا أمن ولا أمان ولا رفاهية.

مائدة الحوار بين كل من:
السفير/ ووكر والوزير/ ميشيل كانتور
فى افتتاح مركز الأعمال الأمريكى

بمناسبة المؤتمر الاقتصادى للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - القاهرة ١٢ نوفمبر ١٩٩٦

ترجمة الآنسة/ عبير صبحى علام

مراجعة الأستاذ الدكتور/ حمدى عبد العظيم

السفير ووكر: أود أن أرحب بكم جميعاً، وبالأخص أرحب بك يا سيادة الوزير فى مركز الأعمال الأمريكى. إن هذا المركز رمز لالتزام الولايات المتحدة بإقامة أعمال مع مصر، كما أنه رمز للشراكة التى تعهدنا بها خلال العامين الماضيين والتى أدارتها قيادة بلدينا باقتدار. إن لدينا هنا عملاً لا يصدق يواكب هذا المؤتمر. إنها المكافأة الرائعة لجهود الإصلاح التى حدثت فى مصر، وإننى مقتنع مائة بالمائة باننا نرى نجاحاً حقيقياً فى الطريق. وإنه لمن دواعى سرورى أن اقدم سيادة الوزير كانتور، وأن أطلب منه أن يدلى بالقليل من الملاحظات. شكراً لكم.

الوزير كانتور: شكراً لك يا سيادة السفير، وشكراً لكل ما تفعله من أجل الولايات المتحدة هنا فى مصر. أود أولاً أن أشكر الرئيس مبارك على ريادته ليس فقط فى مجال بناء الاقتصاد المصرى كأحد قادة المنطقة، ولكن

أيضاً على شراكته مع الرئيس كلينتون، حيث يحاول بناء السلام وربطه بالتنمية الاقتصادية. وأعتقد أن هذا المؤتمر شاهد على ذلك: أربعة آلاف شخص، حوالى ٢٥٠ رجل أعمال أمريكى ١٥٠ مؤسسة أعمال أمريكية، بإجمالى ١٥٠٠ مؤسسة أعمال. إن هذا المؤتمر هو الأكبر فى الثلاثة التى عقدناها، وأعتقد أن الرئيس مبارك يستحق عظيم الشكر على تحقيق ذلك وعلى إثبات ريادته.

أشكرك يا چون على ما تفعله، وأشكرك يا دكتور شوقي على حضورك معنا هنا. أما آمتشام فهو ركن أساسى فى هذا المركز، حيث نحاول أن نضع جنباً إلى جنب المعلومات وغرف الاجتماعات والقدرة على أن نخوض معاً آفاقاً مشتركة جديدة وأن نبنى اقتصاديات، ليس فى الولايات المتحدة ومصر فقط، ولكن لدول وشعوب المنطقة بأسرها. ومصر بالتأكيد هى حجر الزاوية فى نجاح المنطقة الذى نتحدث عنه. فهنا فى هذا المؤتمر وحده دول تمثل ٢٠٠ مليون شخص، و٦٠٠ بليون دولار كإجمالى. إنها منطقة مهمة جداً من العالم من الناحية الاقتصادية والسياسية. وفى هذا العالم الجديد الذى نعيش فيه، لا يمكن أن تبنى سلاماً بدون الربط بين الاقتصاد والقضايا الاستراتيجية والسياسية، فجميعها مهمة وتصب في نفس الرافد.

إن هذا المركز هو جزء من تلك العملية والمؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أيضاً جزء من العملية مثله في ذلك مثل جهود أخرى عديدة بدأناها. وإننى لأود أيضاً أن أقدم فيل لادر رئيس «إدارة المشروعات الصغيرة» بالولايات المتحدة، وهو موجود هنا الآن. لقد قام فيل بآداء عمل رائع داخل الولايات المتحدة وخارجها، حيث شجع الأعمال

الصغيرة وزاد من مشاركتها فى الاقتصاد العالمى.ومن الواضح أنه لن يكون لدينا اقتصاد عالمى حقيقى ولا وظائف تتميز بالحداثة والابتكار بدون اشتراك المشروعات الصغيرة والمشروعات متوسطة الحجم. لقد نجح فيل فى أن يفعل ذلك فى وطننا وفى أجزاء مختلفة من العالم بالتعاون مع نظرائه. نشكرك يا فيل لما فعلته بهذا الخصوص. حسناً، اعتقد انه ينبغى علينا قص الشريط. رائع! (تصفيق).

سؤال: سيادة الوزير كانتور، هل يمكن أن نسأل سؤالاً من فضلك؟

الوزير كانتور: أراهن أن لديكم أكثر من سؤال، سوف أجيب على سؤال واحد.

سؤال: باختصار شديد، يعانى الشرق الأوسط من أزمة، ما نوع الاستثمارات الاقتصادية التى تراها فى ظل الحالة الراهنة من توقف عملية السلام؟

الوزير كانتور: تبدى مجتمعات الأعمال فى جميع أنحاء العالم بما فى ذلك هنا فى الشرق الأوسط ثقتها فى مستقبل الشرق الأوسط وذلك بحضورها إلى هنا، ١٥٠٠ مؤسسة أعمال، ٢٥٠ من الولايات المتحدة وحدها، اربعة آلاف شخص فى هذا المؤتمر، وبذلك يكون أكبر مؤتمر حتى الآن. وما نراه هو اقتصاد خلق الوظائف ورفع مستوى المعيشة والتأكيد على قدرتنا على بناء أساس حقيقى للسلام هنا وفى الوقت الراهن. إن ذلك يعطينا بالفعل ثقة كبيرة فى أننا نتحرك فى الإتجاه الصحيح. كما نتوقع من وقت لآخر الا تكون مسيرة المصالحة والسلام كما نتمناها، ومع ذلك فنحن من الناحية الاقتصادية نبنى الأساس للسلام فى جميع أرجاء الشرق الأوسط. شكراً لكم.

كلمة السيد / ديفيد ليفى
نائب رئيس الوزراء
ووزير خارجية إسرائيل
إلى المؤتمر

السلام- التنمية الاقتصادية والبشرية فى الشرق الأوسط

رسالة من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية إسرائيل

إن السلام فـى الشرق الأوسط -هدفنا المشـترك- هو أكـثر بكثـير من مجرد مفهوم نظرى. إنه حقيـقة يجب أن يتم دعمها بفضل الرؤيا والجهود الكثيفة من جانبنا جميعاً. ويجب أن تترجم المداولات الأكاديمية إلى خطوات ملموسـة فى مجال التعاون، تتـحول منطقتنا من منطقـة تعانى من العنف والعداء إلى منطـقة تنعم بالتنميـة والرفاه. ولاشك أن المنفـعة الاقتـصادية الكامنة فى هذا التحول هائلة. ذلك أن تنمية بنية تحتية إقليمية ستكون، من جهـة، حافزاً على مـزيد من التعاون، وسـتمهـد السبيل أمـام فرص هائلة لتحسـين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة. ومن جهـة أخرى، فـإن تقليص التوتر ودعم الأمن الإقليـمى بوسعهـما توجـيه مـصادر كـانت تكرس فى السابـق للنفقـات العسكـرية، للاستـفادة منهـا لأهداف سلمية ومثمرة.

إن حكومة إسرائيل تواصل مشاركتها الفاعلة فى مشاريع مشتركة وفي أبحاث ولجان ومشاريع تعاونية، الغرض منها دعم هذه الأهداف والسير بها قدماً. هذه المشاركة تعكس الالتزام الذى أخذناه على عاتقنا تجاه السلام.

إلا أن الشرق الأوسط ليس مجرد سوق تجارية. بل هو أيضاً تركيبة تشمل شعوباً متباينة، كما أنه ملتقى لحضارات وديانات مختلفة. وباستطاعتنا، بالاقتراب من بعضنا البعض، وبالجمع بين الإرادة والإبداع، أن نبنى معاً مجتمعات مبدعة، قادرة على إنتاج ثروات حضارية وروحية، إضافة إلى الثروة المادية، لصالح شعوبنا.

وفى حين نبحث عن طريقنا المشترك، من الطبيعى أن تنشأ خلافات. ومع ذلك، فإن التنمية تتطلب الاستقرار وتحتاج جواً بعيداً عن الصراع. وعلى جميع الأطراف فى الشرق الأوسط أن تعمل معاً لتحقيق هذا الهدف.

إن رفاه الشعوب فى المنطقة يستفيد أكثر ما يستفيد من تنمية البنية التحتية على نطاق واسع، من تشجيع المبادرة الحرة ومن إنشاء مشاريع مشتركة. هذه المبادرات يجب أن تقوم على استثمارات وقيادة القطاع الخاص، وتتمتع بمساندة حكومية من الأطراف المعنية فى المنطقة ومن الدول المانحة. إن التنمية التى نسعى إليها -فى المجال الاقتصادى وغيره من المجالات- يجب أن تكون قادرة على الصمود بنفسها فى ظروفنا الإقليمية. وهكذا- علينا أن نبنى الجسور: عبر الحدود وعبر الحضارات، من أجل التفاهم وحسن النية.

هذا الأمر يتطلب التعامل مع موضوع التنمية على أساس قاعدة واسعة، بحيث يندمج الاستثمار فى ثروات عينية مع التدريب والتثقيف حتى تتمكن

شعوب المنطقة من العمل معاً. هناك حاجة لمزيد من الصلات بين الشعوب، إلى جانب الاستثمار فى الطاقات البشرية وفى برامج التثقيف والتدريب، بغية إنشاء ثقة متبادلة وإعداد احتياطى من رجال الإدارة ومن الزعماء للأجيال القادمة. إن احتياجات الشرق الأوسط ستشمل الاستثمار فى المجال الإنسانى -إضافة للصناعة والبنية التحتية- وهو استثمار يعتمد على تصور متماسك وعملى لأهدافنا المشتركة.

علينا أن نستقصى جميع السبل التى تنطوى على أمل. ويجب أن تدعم المفاوضات السياسية بمشاركة خبراء وإخصائيين لديهم الخبرة فى تطبيق حلول عملية. ويجب العثور على سبل جديدة للتعاون، ولجمع الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعددة التى طرحت، ولإيجاد طرق شاملة للتنمية. ولا بديل للتعاون، وللمشاركة لحل مشاكلنا الحقيقية.

ولكن علينا أن نمتنع، مع ذلك، عن الوعد بما لا نستطيع الوفاء به. والوعود يجب أن تتلاءم مع الفوائد التى تلمسها شعوبنا وتستطيع الحصول عليها فى مجرى حياتها. إن التصورات المستقبلية الفخمة تنطوى على جاذبية بالغة، ولكن يحتمل أيضاً أن ضخامة بعض مشاريع التنمية تعرض إلى الخطر احتمالات التنفيذ. لذلك فإنه من الضرورى أن تواكب المشاريع الكبيرة البعيدة المدى التى تعدها الأطراف المعنية فى المنطقة نظرة تقوم على تنفيذ عدد كبير من المشاريع الصغيرة، يكون لكل منها احتمال معقول للنجاح فى المدى القريب. وهكذا يكون بالإمكان السير قدماً بالتنمية الاقتصادية والصناعية فى الشرق الأوسط بطريقة تعود على مجتمعاتنا بفوائد ملموسة تتجدد وتتزايد باستمرار.

إن هدفنا فى هذه القمة الاقتصادية فى القاهرة هو زيادة الاحتمالات

والخيارات والسبل لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل فى المنطقة، وفى نفس الوقت توفير السبل لشعوب المنطقة لترى وتلمس حقيقة هذه الاحتمالات. إن فرص التنمية على الصعيد الاستراتيجى هى أوسع بكثير مما يستشف من مجموعة المشاريع وبالبرامج المعروضة. ولكن علينا أن نتأكد من أننا نضع نصب أعيننا أهدافاً عملية يمكن بلوغها. ولا شك أن مثل هذا المنطلق سيكون له تاثير إيجابى عميق وبعيد المدى.

وفى حين لا تزال هناك عقبات تعترض طريق التكامل والتنمية فى المجال الاقتصادى، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرك الفوائد العظيمة التى ستحققها للمنطقة إنجازاتنا فى هذا المضمار. إن الموارد التى نوظفها الآن تشكل عنصرًا ذا أهمية حيوية فى المجهود لبناء سلام دائم فى الشرق الأوسط.

دافيد ليفى

نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية

نوفمبر ١٩٩٦م

إعلان القاهرة

مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القاهرة فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٩٦

ترجمة الآنسة/ عبير صبحى علام

مراجعة الأستاذ الدكتور/ حمدى عبد العظيم

انعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك برئاسة فخامة الرئيس حسنى مبارك. وقد نجح المؤتمر الذى عقد تحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبمساندة كندا والاتحاد الأوروبى واليابان فى الجمع بين كبار المسئولين الحكوميين ورجال القطاع الخاص فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك فى أجزاء أخرى من العالم.

وقد شكر المشاركون الرئيس مبارك والحكومة المصرية على استضافة هذا الحدث، وكذلك على التنظيم الرائع وحسن الضيافة. وعبر المشاركون عن تقديرهم لدور مصر الرائد فى البحث عن سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط.

كذلك عبر المشاركون فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى عن التزامهم الثابت بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط على أساس اتفاقيات

مؤتمر مدريد للسلام، والتى أرستها قرارا مجلس الأمن رقما ٢٤٢ و ٣٣٨. وفى هذا الإطار فقد أكد المشاركون من جديد على تصميمهم على المضى قدماً منطلقين من الاتفاقيات التى تم التوصل إليها، كما أكدوا الأهمية القصوى للتنفيذ الدقيق والفورى لهذه الاتفاقيات وخاصة على المسار الإسرائيلى- الفلسطينى. وقد أعادوا التأكيد على التزامهم بتوسيع وتعميق السلام وتحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بجميع القضايا الهامة على جميع مسارات التفاوض العربية - الإسرائيلية لعملية السلام. وقد حثوا جميع الأطراف على تبنى قرارات وسياسات تساعد على بناء الثقة بين شعوب المنطقة.

وقد كان الموضوع الأساسى لمؤتمر القاهرة الاقتصادى: «البناء من أجل المستقبل وخلق بيئة استثمارية مشجعة». وقد أعطى المؤتمر الفرصة لتشجيع الاستثمار الدولى والإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد لفت المؤتمر الانتباه إلى قدرات المنطقة الاقتصادية والتجارية، والتى زادت قيمتها بدرجة كبيرة نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادى الهامة التى تبنتها دول عديدة فى المنطقة، وقد أفسحت هذه الإصلاحات -التى تشمل الخصخصة وإصلاح البنية التحتية وإزالة العقبات التى تعترض سبيل التجارة- المجال أمام المزيد من فرص تحسن المناخ الاقتصادى المشجع لإقامة الأعمال فى جميع أرجاء المنطقة.

لقد أعطيت لممثلى القطاع الخاص الدولى الفرصة ليتحققوا بأنفسهم من الفرص الاقتصادية والتجارية المتنامية فى المنطقة. وقدمت الدول المنفردة برامجها الاستثمارية والتنموية، كما اتجهت الأنظار إلى فرص ما عبر الحدود. كذلك عقدت مناقشات بناءة ومثمرة حول الموضوعات التى تتصل

بدول المنطقة ومجتمع الأعمال الدولى.

وقد أكد المشاركون على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطينى. وأشاروا باهتمام إلى أن الاقتصاد الفلسطينى الذى يتسم بالضعف يعانى بالفعل من قيود وإجراءات غلق تعوق الحركة اليومية للعمالة والتجارة الفلسطينية. وأكدوا حاجة جميع الأطراف فى المنطقة للعيش فى سلام وأمن وازدهار، وأن أى تحسن يطرأ على هذه الأطراف سوف ينعكس على النمو الاقتصادى للمنطقة ككل، وكرروا القول بأن إزالة قوانين الغلق والقوانين المقيدة سوف يسهم بإيجابية فى أداء الاقتصاد الفلسطينى ويمنع تدهوره، وينطبق الأمر نفسه على الجو السياسى المحيط بعملية السلام ككل.

إن وضع المؤسسات الاقتصادية التى دعت إليها مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) والتى عقدت فى السابق فى المغرب وعمان قد أعيد النظر فيه أثناء انعقاد المؤتمر. وكان التقدم المهم الذى تم إحرازه بإنشاء «جمعية الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسفر والسياحة» فى تونس موضع ترحيب المشاركين. وأكدوا أهمية «بنك التعاون والتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» فى القاهرة ومساهمته الفعالة فى زيادة رأس المال المتدفق إلى المنطقة، وبناء المشروعات الأساسية وتنمية القطاع الخاص فى المنطقة. وتم تشجيع الحكومات على توقيع الاتفاقية وإتمام إجراءات التمويل والتصديق بسرعة لتمكين البنك من البدء فى تنفيذ عملياته فى عام ١٩٩٧م. كذلك تم النظر فى إنشاء «مجلس الأعمال الإقليمى»، وأعاد الأعضاء تأكيد التزامهم بدفع هذه الخطوة الهامة للأمام.

واستمرت «السكرتارية التنفيذية لمؤتمرات الشرق الأوسط وشمال

أفريـقيا» فـى الرباط فى تطوير برامجـها وأنشطتـها الناجـحة فى رعـاية الشراكة العامة والخاصة فى المنطقة بين المؤتمرات.

كذلك تم استعراض أنشطة «سكرتارية لجنة REDWG للمراقبة»، والتى أسست فى عمان فى أعقاب «إعلان عـمان» وبدأت أعمالها فى مايو ١٩٩٦. كما تم استعراض نشاطات REDWG وأعمال لجنتهـا المراقبة فى المجالات التى حددتها «خطة عمل كوبنهاجن» كالبنية الأسـاسية والسياحة والتجارة والمالية. وقد عبر المشاركون عن تقديرهم للدور الذى قامت به اللجنة.

وأعاد المشاركون الممثلون للحكـومات والقطاع الخاص فى المؤتمر تأكيد التزامـهم بالاستـمرار فى العمل كـشركاء من أجـل السلام والازدهار فـى الشرق الأوسط وشـمال أفـريقيـا. كما أكـدوا أهميـة الأسس الاقتـصادية للسلام، غـير أنهم أكدوا أيضاً ضـرورة تحقيق تقدم ملمـوس على الجانب السياسى لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

وعـبر المشـاركـون عن تقديـرهـم للدور المتمـيـز الذى يلعـبه «المنتـدى الاقتصادى العالمى» والذى مثلت جهوده التى لا تفتر أساس نـجاح المؤتمر. كما عبروا عن امتنانهم لـ«مجلس العلاقات الخارجية» الكائن فى نيويورك، وذلك لمساهمته الهامة فى عدد من جلسات المؤتمر.

وقرر المشاركون أن يلتقوا مرة أخرى فى أواخر عام ١٩٩٧م وذلك فى مديـنة الدوحة بدولة قطر، حـيث يعقـد المؤتمر الاقتـصادى الرابع للـشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

القاهرة – ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م

تقييم المؤتمرات السابقة للقمة الاقتصادية العالمية من الدار البيضاء ١٩٩٤ إلى القاهرة ١٩٩٦

بقلم أ. د/ حمدى عبد العظيم

بدأت محاولات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى لجان السلام المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام خاصة لجنة المتابعة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية، وذلك فى عام ١٩٩٣. وقد تلا ذلك عقد مؤتمر دولى للتنمية الاقتصادية حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى مدينة الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة (٣٠ أكتوبر - أول نوفمبر ١٩٩٤) بهدف استكشاف طبيعة ومجالات التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء. وفى مدينة عمان بالأردن عقد المؤتمر الدولى الثانى للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا استمرارًا للقمة الاقتصادية الأولى التى عقدت فى الدار البيضاء.

وفيما يلى نلقى الضوء على كل مؤتمر من المؤتمرين السابقين كما يلى:

أولاً: مؤتمر الدار البيضاء:

- شاركت فى هذا المؤتمر ستون دولة بوفود رسمية منها ١١ دولة عربية، ووفود من مؤسسات اقتصادية دولية خاصة ورسمية. كما شارك

فيه ١١١٤ من رجال الأعمال الذين يمثلون شـركات عربية وعالمية وطرحت مئات المشروعات من جانب الحكومات والشركات الخاصة.

- اهم نتائج المؤتمر:

أ - إقرار مبدأ التعاون الإقليمى وأسسه.

ب - التوصـية بإقامة الهـياكل اللازمة لإدارة ودعم مخططات التـعاون وتمويل نشاطاته، وهذه الهياكل هى:

- بنك التنمية للشرق الأوسط.
- مكتب إقليمى للسياحة.
- غرفة تجارية إقليمية.
- مجلس للأعمال.
- لجنة التسيير لمتابعة التعاون وسكرتارية تنفيذية لمساعدتها.

جـ - عقد المؤتمر القادم للقمة الاقتصادية فى مدينة عمان بالأردن.

ثانيًا: قمة عمان الاقتصادية:

عقدت هذه القمة خلال الفترة (٢٩ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٥) برئاسة جلالة الملك حسين وتحـت رعاية الولايات المتحـدة وروسيـا الاتحادية، ودعم من الاتحاد الأوربى وكندا واليـابان وكبـار رجال الأعمـال من الشرق الأوسط وشمال أفـريقيا وأوربا والأمريكـتين وآسيا - وشاركت فـيه وفود من ٦٥ دولة، ١٥ مؤسسة اقتصادية دولية، ألف وخمسمائة من رجال الأعمال.

أهم النتائج:

١ - تمكن رجال الأعمال من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرهم من إتمام العديد من الصفقات التجارية الهامة التى تساعد على تدعيم القدرة الإنتاجية للمنطقة وتساهم فى تنميتها الاقتصادية فى شتى المجالات، وذلك فى مجالات السياحة والنقل والاتصالات.

٢ - قررت القمة المساعدة فى إقامة وتشغيل المؤسسات الجديدة التى أنشأت قمتى الدار البيضاء، وعمان مثل بنك التعاون والتنمية بحيث يكون رأس ماله الاسمى خمسة مليارات دولار، ورأس ماله المدفوع ١,٢٥ مليار دولار. وسوف يطرح الاكتتاب فى باقى رأس المال على مراحل فى المستقبل، وقد اعترضت على إنشائه كل من السعودية والاتحاد الأوربى.

٣ - قدمت عدة دول عربية وإسرائيل قوائم بالمشروعات القطرية والإقليمية التى تقترح تنفيذها فى إطار التعاون وكان من بينها:

مشروعات مصر بلغ عددها (٨٥) مشروعًا في مجالات النقل والكهرباء والنفط والزراعة والسياحة والمياه والتدريب والتجارة والصناعة والمعلومات، وتقدر تكلفتها بنحو (٢٥) مليار دولار.

مشروعات الأردن: بلغ عددها (٢٧) مشروعًا فى مجالات الطاقة والبيئة والتعدين والصناعة والنقل البحرى والجوى والبرى والاتصالات والسياحة والمياه، وتقدر تكلفتها بحوالى ٣,٥ مليار دولار.

اما مشروعات إسرائيل فتشمل (٢١٨) مشروعًا فى مجالات السياحة

والمياه والنقل والاتصالات والطاقة والصحة العامة والبيئة والموارد البشرية والزراعة ومكافحة التصحر والحدائق وتقدر تكلفتها بحوالى ٢٤,٧ مليار دولار.

ومشروعات فلسطين وبلغ عددها (٤٨) مشروعًا: (١٨) للسلطة الفلسطينية، (٣٠) للقطاع الخاص فى مجالات الصناعة والموارد البشرية والزراعة والنقل والاتصالات وتقدر تكلفتها بنحو ٦,٣ مليار دولار.

٤ - تم توقيع اتفاق على هامش المؤتمر يعتبر اتفاق نوايا مبدئيًا بين كل من إسرائيل وشركة (إنرون) الأمريكية وحكومة قطر لإبرام صفقة لتصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل قيمتها ٥,٥ مليار دولار.

٥ - عقدت لقاءات ثنائية على هامش المؤتمر بين مسئولين إسرائيليين وآخرين من دول عربية ليس لها علاقات أو اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وذلك للتفاهم والاتفاق حول فتح مكاتب للتمثيل التجارى وإقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل وهذه الدول، وهى: قطر والمغرب وعمان وموريتانيا.

٦ - تم الاتفاق على عقد المؤتمر القادم للقمة الاقتصادية الرابع فى مدينة الدوحة - دولة قطر عام ١٩٩٧.

مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة عقد تحت شعار:

«البناء من أجل المستقبل.. وإيجاد مناخ للاستثمار والتعاون».

وقد خصصت خمس جلسات رئيسية لمناقشة عدد من الموضوعات منها:

١ – السلام والتنمية الاقتصادية.

٢ – المناخ الاستثمارى: الإصلاحات الاقتصادية والتعاون.

٣ – دور رجال الأعمال فى التنمية الاقتصادية.

٤ – فرص وتحديات الاستثمار.

٥ – رؤية مستقبلية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى القرن القادم.

وذلك بالإضافة إلى طرح ما بين ١٥ – ٢٠ موضوعا للمناقشة والتداول منها:

– البناء الإدارى والتنمية الاقتصادية.

– الموارد البشرية والتعليم والتدريب.

أهداف مؤتمر قمة القاهرة:

١ – يهدف المؤتمر إلى تهيئة الفرص للاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومساعدة دول المنطقة على أن تبدأ عملية تنمية اقتصادية مستديمة.

٢ – مناقشة طرق تمويل المشروعات الاستثمارية والمزايا التى تقدمها أية دولة للمستثمرين.

٣ – إتاحة الفرصة لجذب الاستثمارات وتعزيز الروابط بين كافة دول المنطقة.

٤ – حصول رجال الأعمال على معلومات مباشرة عن ما يحدث فى مصر لتحديد فرص وإمكانيات التعاون الاقتصادى معها فى شتى المجالات.

٥ - الاهتمام بتشـغيل المؤسسات الإقليمية التى أعـلن عن إنشائها من قبل فى المؤتمرات السـابقة مثـل بنك التنميـة فى الشرق الأوسط وشـمال إفريقيا، والمجلس الإقليمى للسـياحة والسفر، ومجلس رجال الأعمال.

٦ - التركـيز على دعم برامج الإصلاح الاقـتصادى وإيـجاد مناخ مناسب للاستثـمار يشجع رجال الأعـمال على استغـلال الموارد والإمكانيات المتاحة فى دول المنطقة والتى لم يتم استغلالها بعد.

٧ - تنشـيط الجهـود السياسـية لإحـلال السلام فى الشـرق الأوسط من خـلال تلك المحـادثات التى تعـقـد على هامش المؤتمر بين المسـئولين السياسيين فى دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والولايات المتحدة الأمـريكية والاتحـاد الأوربى وروسيـا الاتحادية. وذلك باعـتبـار أن السلام أحد العناصر الهامـة لتوفير بيئة سياسـية مواتية تحقق الأمن والاسـتقـرار للمسـتـثـمرين ولرجـال الأعـمال وتشـجع على جـذب الاستثمارات إلى المنطقة من مختلف أنحاء العالم.

اهمية المؤتمر لمصر:

لا شك أن عقد مثل هذا المؤتمر الهام فى القـاهرة قد حقق لها العديد من المزايا أو المكاسب السياسية والاقتصادية التالية:

أ - تعرف رجـال الأعمال والمسـتثمـرين على إمكانيات ومجـالات وفرص الاسـتـثمـار المتاحـة فى مصـر مـما يؤدى إلى تدفـق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر لإنشاء المشروعات التى يمكن أن توفر فرص عمالة لأبناء مصـر وتقليل نسبة البطالة، بالإضافـة إلى زيادة المعروض من السلع المنتجة وتحقـيق الاستقرار فى المستوى العـام للأسعار المحلية. وذلك بالإضافة إلى دعم ميزان المدفوعـات المصرى، ودعم قيمة العملة

الوطنية لمصر فى مواجهة عملات الدول الأجنبية، ناهيك عن زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومى المصرى.

ب - تمكن رجال الأعمال والشركات المصرية من عقد صفقات تعاون اقتصادى واستثمارى مربحة.

جـ - توضيح القدرة التنافسية لمصر من ناحية الاستثمار والحوافز والمزايا وجدوى مشروعات الاستثمار، خاصة وأن هناك منافسة قوية من جانب دول أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية وغيرها.

د - إمكانيات زيادة حجم التعاون التجارى والاقتصادى بين ممثلى الشركات ورجال الأعمال، الأمر الذى يساهم فى تسويق العديد من المنتجات المصرية، وإمكانية حصول الشركات المصرية على احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والسلع الوسيطة والتأكيد على أهمية الدور المصرى فى عملية السلام وتأثيرها الاستراتيجى فى إنهاء الصراعات فى الشرق الأوسط ووضع حد أو نهاية للعنف والإرهاب فى المنطقة وتوجيه الجهود إلى الإعمار بدلاً من الدمار، وإلى الرخاء بدلاً من الفناء.

و - تنشيط حركة سياحة المؤتمرات الدولية فى مصر، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حجم الإيرادات السياحية وارتفاع نسب التشغيل فى الفنادق وشركات الطيران وغيرها من المنشآت ذات الصلة بالنشاط السياحى والفندقى.

ز - تنشيط جهود الشراكة الأوربية المتوسطية بين الاتحاد الأوربى ودول شرق البحر المتوسط وهى مصر والأردن وسوريا ومالطا وقبرص وإسرائيل، وهى الجهود التى بدأتها قمة برشلونه فى نوفمبر ١٩٩٥

بهدف الانتقال من الاتفاقيات الثنائية للشراكة إلى الحوار الجماعي حول المسائل السياسية والاقتصادية.

وكان مؤتمر برشلونة قد ركز على المبادئ الأساسية التالية:

١ - مبادئ المشاركة السياسية والأمنية والتي تتمثل في العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وانضمام كل المشاركين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر هذه الأسلحة.

٢ - التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوربي. وتعتبر الدول العربية هي المجموعة الأكبر عددًا في جنوب البحر المتوسط ولها علاقات قوية وهامة مع دول المجموعة الأوربية، حيث تعتبر الشريك التجاري الثالث مع الاتحاد الأوربي والتي تقدم له حوالي ٢٧٪ من احتياجاته من الطاقة. كما يصل حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية المتوسطية ودول الاتحاد الأوربي إلى حوالي ٨٠ مليار وحدة نقد أوربية سنويا.

ويقدر عدد سكان الدول المتوسطية التي شاركت في قمة برشلونة بحوالي ٢٠٥ ملايين نسمة، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار بين ٧٥٨ دولارًا في مصر، و١٥ ألف دولار في إسرائيل وفقا لبيانات عام ١٩٩٥. ولا شك أن ذلك يجعل هذه الدول سوقًا واعدة لاستيعاب تجارة بينية كبيرة الحجم لهذه الدول مجتمعة. وذلك بالإضافة إلى زيادة القدرة على استغلال الموارد المعطلة في هذه الدول وتنمية الاستثمارات فيها.

تقييم نتائج مؤتمر برشلونة:

يعتبر هذا المؤتمر من المؤتمرات التى حاولت وضع أساس التكامل والتعاون الاقتصادى بين أوربا الموحدة وبعض دول شمال أفريقيا العربية مثل تونس والجزائر والمغرب والدول العربية المجاورة لإسرائيل مثل مصر وسوريا والأردن ولبنان، والتى حرص المؤتمر على اقتران التعاون الأوربى معها بالتعاون مع إسرائيل، وذلك فى محاولة لتثبيت أقدام إسرائيل سياسيا واقتصاديا فى المنطقة وتطبيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الأطراف العربية المجاورة.

وقد نجح المؤتمر فى ترسيخ وتأكيد أهمية التعاون المتوسطى بين الدول الأعضاء بما فيها إسرائيل فى المجالات الاقتصادية المختلفة. بينما لم يستطع المؤتمر تحقيق نجاح مناظر فى الجانب السياسى لاستمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع وحظر استخدام الأسلحة النووية ورفضها إخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى مما أفقد الثقة من جانب بقية الدول الأعضاء فى المؤتمر خاصة الدول العربية المشاركة فى القمة فى جدية الحكومة الإسرائيلية ورغبتها فى السلام الشامل فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد نجح المؤتمر رغم ما سبق سياسيا فى تقديم فلسطين من خلال السلطة الفلسطينية كطرف مستقل وليس من خلال إسرائيل، وهو ما يعتبر اعترافًا أوربيًا باستقلال الكيان الفلسطينى عن الكيان الإسرائيلى، فضلا عن الإشارة إلى أهمية دعم السلطة الفلسطينية اقتصاديًا للسير فى طريق التنمية الاقتصادية، بعد أن استنزفت جهودها فى السنوات الماضية فى الانفاق على الصراع مع إسرائيل للحصول على استغلال بعض الأراضى

الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني.

تقييم نتائج مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادى ١٩٩٦:

شارك فى المؤتمر ٤٦٠٠، مشارك منهم ٢٦٠٠ رجل أعمال يمثلون ٧٨ دولة، ٥٢ منظمة دولية وعربية وإقليمية.

وتتمثل اهم نتائج المؤتمر فيما يلى:

اولاً: توقيع عدة اتفاقيات فى مجال الاستثمار بلغت قيمتها حوالى ٣٤ مليار جنيه، من أهمها الاتفاق بين مصر وتركيا لتصدير الغاز المصرى إلى تركيا بما قيمته ستة مليارات دولار اعتبارا من عام ٢٠٠٠ بواسطة شركة مصرية أمريكية تركية.

ثانيًا: الموافقة على إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية بعد الانتهاء من الإجراءات التشريعية اللازمة.

ثالثا: توقيع ثمانية اتفاقيات استثمارية قيمتها ٧٢٨ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار لمشروعات المرافق والتليفونات، و٤٠٠ مليون دولار للطاقة، و١٠٧ مليون دولار للمياه، و٢١ مليون دولار لإنشاء مصنع أدوية بمدينة السادس من أكتوبر يوفر نحو ٣٠٠ فرصة عمل جديدة. كما تم الاتفاق على إقامة مصنع للأنسولين البشرى ابتداء من عام ١٩٩٨ بمصر.

رابعًا: الاتفاق بين مصر وكندا على توقيع اتفاقية لضمان وحماية وتشجيع الاستثمارات، وتوقيع بروتوكول تعاون مصرى فرنسى قيمته ٤٦١ مليون فرنك فرنسى لإقامة شركات مشتركة من بينها تمويل المرحلة الرابعة من مشروع مترو الانفاق.

خامسًا: قدم الاتحاد الأوربى منحة للقطاع الخاص قيمتها ٢٥ مليون

دولار لدعم وتنمية شركات القطاع الخاص.

سادسًا: الاتفاق على استثمارات بين مصريين وألمان قيمتها خمسة مليارات دولار فى مجال الالكترونيات والبتروكيماويات والغزل والنسيج. وذلك بالإضافة إلى الاتفاق على تصنيع مكونات سيارات شركة فولكس واجن الألمانية فى مصر.

سابعًا: الاتفاق بين بعض المؤسسات العالمية والبنك الأهلى المصرى على إقامة ثلاثة مشروعات استثمارية مشتركة قيمتها حوالى ثلاثين مليون دولار فى مجالات الأوراق المالية والخدمات التليفونية والاتصالات الحديثة.

ثامنًا: توقيع اتفاقية مع بنك الاستثمار الأوربى قيمتها عشرون مليون دولار لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئى فى مصر.

تاسعًا: قدم الوفد الفلسطينى دراسات لمشروعات بنية أساسية قيمتها حوالى ٨٦٣ مليون دولار، وذلك خلال عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى مشروعات القطاع الخاص الفلسطينى وقيمتها حوالى ٣٦٠ مليون دولار.

عاشرًا: تقدمت تونس بعشرة مشروعات قيمتها الاستثمارية حوالى مليار دولار منها مشروع كبير فى مجال تكرير البترول قيمته نصف مليار دولار.

حادى عشر: تنظيم برنامج تصديرى بين مصر ودول الخليج العربى قيمته ١٣٠ مليون دولار من أجل زيادة حجم التجارة البينية بين هذه الأطراف.

ثانى عشر: الاتفاق بين بعض رجال الأعمال العرب والمؤسسات العربية التمويلية على إنشاء شركة الاستصلاح الأراضى، وذلك بهدف استصلاح

ثلاثة آلاف فدان مع إقامة مجمع للتصنيع الزراعى.

ثالث عشر: الاتفاق على إقامة ثلاثة مشروعات مشتركة أحدها بين مصر والمملكة العربية السعودية برأس مال قدره خمسون مليون دولار فى مجال صناعة المواسير. والمشروع الثانى بين مصر وإيطاليا لاستثمار ٧٥ مليون دولار فى مجال الألومونيوم. أما المشروع الثالث ففى مجال الاتصالات بين مصر ومجموعة من مؤسسات التمويل العربية والأجنبية.

رابع عشر: إنشاء شركة قابضة كويتية برأس مال قدره نصف مليار دولار لتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية المتعددة.

خامس عشر: إنشاء شركة قابضة مصرية عربية أمريكية برأس مال قدره مائة مليون دولار حصة مصر منه ٢٥ مليون دولار، وذلك بهدف الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية السلعية والخدمية.

سادس عشر: اتفاق الدول العربية على ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة عربية، وذلك فى مواجهة محاولات إقامة سوق شرق أوسطية، مع زيادة حجم التجارة البينية العربية عن النسبة الحالية المقدرة بـ ١٠٪، والاستثمارات العربية البينية المقدرة بنحو ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات العربية.

سابع عشر: التنبيه إلى أهمية الشراكة الأوربية المتوسطية وعلاقتها بتنمية اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأهمية إقامة بنك التنمية والتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث يبدأ عمله فى نهاية عام ١٩٩٧.

ثامن عشر: إنشاء مؤسسة الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسفر والسياحة فى تونس، والإسراع بإنشاء مجلس الأعمال الإقليمى للشرق

الأوسط؛ وذلك باعتبارهما من مؤسسات التكامل الشرق أوسطى التى تحتاج إلى التفعيل وبدء النشاط لزيادة حجم التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة.

تاسع عشر: الاتفاق على زيادة معدل الاستثمار فى المنطقة، بحيث يصل إلى ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٣٠٪ فى دول شرق آسيا.

عشرون: الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال جذب تكنولوجيا جديدة ونظم إدارية حديثة وتنمية الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع أو استيعاب التكنولوجيا المتقدمة بسهولة.

حادى وعشرون: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية وتطويرها من خلال نظام (بوت) BOT.

ثانى وعشرون: تشجيع برامج الخصخصة فى دول الأقليم بحيث يقتصر دور الحكومات على المشروعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وغيرها.

ثالث وعشرون: تبسيط إجراءات الاستثمارات، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تخدم أغراض الاستثمار بحيث يتمكن المستثمرون العرب والأجانب من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس علمية سليمة.

رابع وعشرون: الاتفاق على المحافظة على معدلات نمو للناتج المحلى الإجمالى فى المنطقة لا تقل عن المعدل السائد فى المتوسط عام ١٩٩٦ وقدره ٤٪.

خامس وعشرون: الاتفاق على الاستمرار فى برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى، مع إصلاح التشريعات المالية والنقدية بحيث تتفق مع

التغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة.

مستقبل التعاون الشرق أوسطى بعد قمة القاهرة:

لا يزال الغموض يحيط بنوايا الحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة نتنياهو حول جدية عملية السلام فى الشرق الأوسط، ومن ثم فإن نجاح مؤتمر القمة الاقتصادية فى القاهرة يرتبط إلى حد كبير بالنجاح فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط والتزام الحكومة الإسرائيلية بكافة الاتفاقيات التى سبق الاتفاق والتوقيع عليها من قبل، والتى تقوم على أساس (الأرض مقابل السلام) ثم يجىء التعاون الاقتصادى متزامنًا مع الخطوات الإيجابية التى تتحقق على المسار السياسى. وبدون ذلك تصبح كافة المؤسسات الإقليمية التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمرات السابقة للقمة الاقتصادية سواء فى الدار البيضاء أو فى عمان عديمة الجدوى، باعتبارها مؤسسات هشة؛ ما لم ترتكز على أرضية قوية من السلام العادل والشامل فى المنطقة.

ولعل أبرز دليل على ذلك ما حدث فى اجتماع مجلس السياحة الإقليمى لدول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وهو إحدى المؤسسات التى برزت إلى الوجود بناء على مؤتمرى الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥ حيث كان مقررًا بدء اجتماعاتها فى تونس خلال شهر سبتمبر ١٩٩٦، ولكن مع بدء الاجتماعات انسحب الوفد الفلسطينى، وأعلن مقاطعته لحضور المجلس احتجاجًا على الأحداث الإسرائيلية الاستفزازية التى قامت بها الحكومة الإسرائيلية عندما افتتحت النفق أسفل المسجد الأقصى مما أثار مشاعر الفلسطينيين وكافة المسلمين فى مختلف أنحاء العالم، وأدى كذلك إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية قوية فى الأراضى المحتلة وتدخل القوات

الإسرائيلية للرد بالسلاح على ما حدث، مما أدى إلى سقوط العشرات من الضحايا والآلاف من المصابين. وكان من الطبيعي أن يعلن الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر تعاطفه ومؤازرته لموقف الوفد الفلسطينى فقاطع هو الآخر اجتماعات المجلس، ومن ثم فشل المجلس فى الاجتماع لمناقشة أية خطوات إيجابية تحقق التعاون بين دول المنطقة فى مجال السياحة والسفر.

ولا يخفى على القارئ أن الأحداث السياسية العنيفة من جانب إسرائيل تؤدى إلى فقدان الثقة فى نوايا إسرائيل تجاه التعاون الاقتصادى والتجارى مع دول المنطقة، بل إنها تشير بجلاء إلى أهمية دعم التعاون والتكامل الاقتصادى العربى حتى لا يكون التعاون الشرق أوسطى على حساب التعاون العربى. كما أنها توضح كذلك أهمية حرص العرب الذين يشاركون فى مثل هذه المؤتمرات الدولية على أن يكون التعاون الإقليمى سواء المتوسطى أو الشرق أوسطى فى صالح دعم برامج الإصلاح الاقتصادى للدول العربية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، ومساعدة هذه الدول على التخلص من أعباء المديونية الخارجية على كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، ومساعدتها كذلك على تنمية تجارتها الخارجية وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع مستوى معيشة أبنائها والمساهمة فى علاج مشكلة البطالة التى تعانى منها هذه الدول فى الوقت الحاضر.

إن الدول العربية الشرق أوسطية والواقعة فى شمال أفريقيا فى حاجة حقيقية إلى تكنولوجيا متقدمة تساعدها على تطوير منتجاتها وخدماتها حتى تستطيع التصدير إلى الأسواق العالمية، وحتى يمكن لها مواجهة المنافسة على أرضها من جانب السلع المستوردة، ومثل هذه التكنولوجيا المتقدمة يمكن الحصول عليها من دول المجموعة الأوربية، ومن الولايات

المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها بشروط مناسبة وبشكل مباشر وليس بالضرورة أن تكون فى إطار التعاون الإقليمى الشرق أوسطى، ومن ثم فإن الدول العربية الشرق أوسطية عليها أن تعزز جهودها فى مفاوضات الشراكة الثنائية مع دول المجموعة الأوربية ومع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حتى تستطيع الحصول على ما تحتاج إليه من تكنولوجيا متقدمة ومناسبة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ودون أن تتحمل أية مخاطر سياسية ناشئة عن تبعية سياسية أو مديونية خارجية مرهقة لجهودها واقتصادياتها تعوق مسيرة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

وهكذا ندرك أن التعاون الإقليمى العربى أصبح أكثر من ذى قبل ضرورة حيوية وملحة لدعم برامج الإصلاح الهيكلى فى الدول العربية فى مواجهة المخططات الشرق أوسطية لجعل هذه الدول فى حالة تبعية مستمرة واستنزاف مواردها لدعم صناعات أطراف غير عربية فى إطار سيناريو تقسيم العمل الدولى فى المنطقة لصالح إسرائيل وغيرها. وفى ظل عدم وجود تنسيق للمواقف الاقتصادية العربية يكون من السهل اصطياد كل طرف عربى على حدة؛ باعتباره فريسة يمكن النيل منها لتحقيق المصالح والأطماع الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا فى آن واحد.

جدوى المقاطعة العربية لقمة التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدوحة ١٩٩٧

أ. د/ حمدى عبد العظيم

منذ توقيع اتفاق الحكم الذاتى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتحقيق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة تم الاتفاق بين الأردن وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤م، يعقد سنوياً ملتقى اقتصادى دولى يحضره الآلاف من رجال الأعمال ومن المستثمرين والمسئولين فى الدول العربية والدول الشرق أوسطية ودول البحر المتوسط ودول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا الاتحادية وغيرها. وقد كان الهدف من اللقاءات السنوية ذات الطابع الاقتصادى أن يستخدم العامل الاقتصادى كأداة ضغط لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبار أن المصالح المشتركة لدول المنطقة من الناحية الاقتصادية تتطلب وجود ضمانات من الأمن والاستقرار والبعد عن العنف والإرهاب لتوفير مناخ السلام للمشروعات الاستثمارية وللأفراد فى نفس الوقت. وفى هذا الإطار عقدت مؤتمرات قمة اقتصادية للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى كل من المغرب (الدار البيضاء) عام ١٩٩٤، وفى عمان (الأردن) عام ١٩٩٥م، وفى القاهرة عام ١٩٩٦م.

وقد توصلت الدول المشاركة فى مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤م إلى عدة نتائج هامة هى:

١- إنشاء بنك إقليمى للتنمية براس مال خمسة مليارات دولار تشارك فيها بعض الدول الشرق أوسطية وبعض الدول الأوربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وتم الاتفاق على أن يكون مقر البنك القاهرة وأن يكون راس المال المدفوع ١,٢٥ مليار دولار كبداية للنشاط التنموى للبنك.

٢- تاسيس هيئة اقليمية للسياحة والسفر.

٣- إنشاء غرفة تجارية اقليمية، ومجلس إقليمى لرجال الأعمال (قطاع خاص).

٤- إنشاء لجنة توجيه تضم ممثلى الحكومات لمتابعة أعمال المؤتمر.

٥- تحقيق المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى فى الدول الشرق أوسطية.

٦- إنشاء سكرتارية دائمة تعاون لجنة التوجيه المشار إليها فى البند الرابع.

٧- عقد المؤتمر القادم فى مدينة عمان العاصمة الأردنية.

وبعد مضى عام على المؤتمر الأول عقد المؤتمر الثانى فى الأردن عام ١٩٩٥م حيث أكد المؤتمر على أهمية التعاون الشرق أوسطى وتفعيل المؤسسات التى قررها مؤتمر الدار البيضاء السابق لتعزيز التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كمـا أوضح المؤتمر أهمـية الربط بين السـلام الشامل والعـادل والأمن والاسـتـقـرار والديمقـراطيـة فى المنطقـة، وأن تكون الأولوية للمـصـالح الاقتصادية الاقليمية قبل المصالح السياسية لدول المنطقة. وقـد تحقق نوع من التلاقى والوفـاق بين رجال الأعمال فـي مختلف الدول الأعضـاء حيث أوضح المؤتمر حقيقـة الإمكانيات الاقتصادية الهائلة المتـوفرة لدول المنطقة وأهمية تحـقيق التكامل الاقتـصادى بين هذه الدول وهو ما أسفـر عن عقد العديد مـن الصفقـات التجـارية بين رجال الأعـمال العرب والإسـرائيليين وغيرهم رغم عدم وجـود علاقات دبلوماسية بين إسـرائيل والدول العربية التى ينتمى إليها هؤلاء المستثمرين.

وقد تم الاتفـاق على إنشاء العـديد من المؤسسات الهـامة لتـقوم بدور محـورى فى تأهيل منطقة الشرق الأوسط للنمـو الاقتصادى والتـقدم فى شتى المجالات.

وقد ترتب على المؤتمر الجمع بين الحكومات والأسـواق المالية والإئتمان المصرفى. وقـد حرص المؤتمر على الدعـوة إلى تفعـيل المؤسسـات الشرق أوسطية التى أنـشأها المؤتمر السابق الذى عـقد فى الدار البـيضاء خـاصة البنك الاقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس السياحة والسفر وغيرها.

ولا يخـفى أن ظروف انعـقـاد المؤتمر الأول والـثـانى فى كل من الدار البيضاء وعمان كانت أفـضل من الظروف التى عقد فى ظلها مؤتمر القاهرة عـام ١٩٩٦م، حيث كـانت روح التـفاؤل بقـرب تحـقيـق السلام الشـامل والعـادل فى المنطقـة وانتـهـاء عـصـر من الدمـاء والـعنف والإرهاب والانتفاضات الداخليـة ضد الاحتلال الصهيونى للأراضى العربيـة اعتماداً

على الوسائل الدبلوماسية وبالرجوع إلى مائدة التفاوض لحسم المنازعات أو التعرف على وجهات النظر المناوئة. ويرجع ذلك إلى الجدية التى أخذت بها الأمور فيما يتعلق بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط سواء من جانب حكومة رئيس الوزراء السابق أو من جانب العرب والفلسطينيين ومن ثم كان الإقبال على العمل الاقتصادى بروح السلام والتطلع إلى الرخاء وإنتهاء المعاناة الإقتصادية وقد تدنى مستوى معيشة السكان من أبناء الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ولكن التفاؤل السابق لم يدم طويلاً وأن الرياح تجرى بما لا تشتهى السفن حيث أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز رئيس وزراء جديد العنف يجرى منه مجرى الدم فى العروق، والعداء للسلام دستور حياته حيث تنكر (نتنياهو) لكافة الاتفاقيات السابق عقدها بين المسئولين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية برئاسة عرفات وأعلن تحديه السافر لكل الجهود الداعية إلى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما جعل العرب يجتمعون فى القاهرة فى لقاء قمة عليا دعا إليه الرئيس محمد حسنى مبارك لمناقشة مستقبل السلام فى المنطقة فى ظل حكومة نتنياهو الجديدة المتشددة والتى تعتمد على العنف والإرهاب والدماء للوصول إلى تحقيق الاحلام التاريخية فى إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. وقد تبدت فى هذا الاجتماع حاجة الدول العربية أكثر من أى وقت مضى إلى التكامل والتعاون والتكتل الاقتصادى بدلاً من الجرى وراء سراب التعاون الشرق أوسطى أو غيرها من الصور المطروحة والتى تعتبر إسرائيل قاسماً مشتركاً فيها جميعاً.

وعندما اقترب موعد انعقاد قمة القاهرة الاقتصادية للتعاون فى الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٦م (القمة الثالثة) ثار جدل حول جدوى عقد المؤتمر وأهمية أن ترفض القاهرة عقد المؤتمر وأن تعلن كافة الدول العربية مقاطعتها له. وقد تباينت ردود الفعل العالمية فى ذلك الوقت بشأن التصريحات التى صدرت عن القاهرة أو عن إسرائيل، وعن بعض الدول العربية. حيث شددت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وبعض الدول الأوربية على أهمية عقد المؤتمر فى موعده بينما أعلنت بعض الدول الأخرى عدم جدوى انعقاد المؤتمر واحتفظت القاهرة بقرارها إلى آخر الوقت فى ضوء المستجدات على الساحة السياسية العالمية والاتصالات التى جرت بين العديد من الزعماء العرب والأوروبيين وغيرهم حتى استقر رأى القاهرة على موافقتها على انعقاد المؤتمر فى موعده حتى لا تعطى الفرصة لإسرائيل للزعم بأن مصر تحرض الدول العربية على مقاطعة إسرائيل وأن العرب غير راغبين فى السلام، كما رأت القاهرة أن المسألة الشرق أوسطية أكبر من أن تكون مسألة عقد المؤتمر أو عدم انعقاده لأن الأجواء السياسية المحيطة بالمؤتمر لا تشجع على التعاون الاقتصادى المباشر بين العرب وإسرائيل ومن ثم فإن وجود إسرائيل فى المؤتمر لن يعود عليها بأية مصالح اقتصادية ولن تبرم أى صفقات تجارية أو استثمارات مشتركة، وهو ما حدث بالفعل حيث عقد المؤتمر في موعده خلال الفترة ١٢- ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م وحدث نوع من العزلة الاقتصادية والسياسية لوفد إسرائيل فى المؤتمر ولم تبرم أية صفقات أو تعقد أية اتفاقيات تجارية بين إسرائيل ووفود الدول المشاركة فى المؤتمر. بل على العكس برهن المؤتمر على أهمية التضامن والتعاون والتكامل والتكتل الاقتصادى العربى، وحدث بالفعل توقيع للعديد من المشروعات المشتركة العربية والصفقات التجارية وتدفق الاستثمارات العربية البينية وقد

حصلت مصر على استثمارات وصفقات تجارية عقدت خلال المؤتمر قيمتها حوالى عشرة مليارات دولار.

وفى هذا العام يتكرر نفس السيناريو السابق حيث تطالب كثير من الدول حكومة قطر بالإعلان عن عدم انعقاد قمة الدوحة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما تصر قطر على أن ينعقد المؤتمر فى موعده ودون الالتزام باية تعاقدات أو اتفاقيات مع إسرائيل أو غيرها، وذلك أسوة بما حدث العام الماضى فى قمة القاهرة. وفى نفس الوقت فإن هناك العديد من الدول العربية تعلن رفضها لانعقاد المؤتمر وأنها لن تحضر المؤتمر وتطالب بإعلان المقاطعة العربية لإسرائيل فى شتى المجالات ومن بينها الاشتراك معها فى أى مؤتمرات أو مفاوضات بشان التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى. وذلك يستند فى رأيهم على أن الممارسات الإسرائيلية المعادية للسلام تستحق مقاطعة إسرائيل وأن إصرار إسرائيل على إقامة مستوطنة إسرائيلية فوق جبل أبو غنيم واستمرار المقاطعة والحصار الاقتصادى من جانب إسرائيل للأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك مع استمرار أعمال العنف والإرهاب الإسرائيلية والاستهانة والإساءة إلى الديانات السماوية خاصة الإسلام والمسيحية من جانب المستوطنين الإسرائيليين، وهو ما يعمق روح الكراهية والعداء بين العرب وإسرائيل.

ورغم وجاهة الآراء السابقة إلا إننا نميل إلى الرأى الذى ينادى بعقد المؤتمر فى موعده هذا العام فى الدوحة وذلك لتفويت الفرصة على إسرائيل للتذرع بالمقاطعة كدليل على عدم رغبة العرب فى السلام مع إسرائيل، وأن العرب يريدون إلحاق الضرر الاقتصادى بإسرائيل ومن ثم مطالبتها

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وغيرها بزيادة المعونات الاقتصادية والدعم المادى والعسكرى لإسرائيل فى مواجهة الخطر العربى المتوهم وبالتالى تعمل على استثمار المقاطعة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية على حساب الدول العربية. وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن انعقاد المؤتمر فى موعده يمكن أن يؤدى إلى عزلة الوفد الإسرائيلى داخل المؤتمر مثلما حدث فى العام الماضى دون أن يخسر العرب شيئاً، بل لعلها تكون فرصة لاجتماع الشمل العربى وتقابل الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر لتسويق مشروعاتهم الاستثمارية وصفقاتهم التجارية لزيادة حجم التبادل التجارى وحجم الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى بدلاً من استثمارها فى الخارج وتعرضها للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية المتوقعة.

وتستطيع الدول العربية المشاركة فى المؤتمر أن تصدر بياناً ختامياً فى نهاية أعمال المؤتمر تعلن فيه عن أسفها لعدم نجاح المؤتمرات المتتالية للقمة الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدم فعالية المؤسسات والآليات التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمرات السابقة بسبب الموقف المتردى للسلام فى الشرق الأوسط والذى تتحمل مسئوليته إسرائيل من خلال تصرفات حكومة نتنياهو المعادية للسلام والتى تتنافى مع كافة المواثيق المبرمة بين العرب وإسرائيل فى ظل الحكومات الإسرائيلية السابقة والتى كانت حريصة على وقف الحرب والعنف والدماء بين العرب وإسرائيل فى ظل الحكومات الإسرائيلية السابقة والتى كانت حريصة على وقف الحرب والعنف والدماء بين الطرفين والمضى قدماً فى طريق تحقيق الرخاء الاقتصادى، ورفع مستوى المعيشة لأبناء دول المنطقة. إذ أن صدور مثل هذا البيان يعتبر لطمة على وجه إسرائيل أمام المجتمع الدولى بأسره ودليل

على حسن نوايا الدول العربية فيما يتعلق بتحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط.

وفى ضوء ما سبق فقد يكون من الأوفق أن تتأنى الدول العربية الرافضة لعقد المؤتمر وأن تقوم بدراسة الموقف برمته وتقلبه على جميع أوجهه لتوخى المصالح القومية للدول العربية وخدمة القضية الفلسطينية وتحقيق السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط دون أن يخل ذلك بأولوية التعاون والتكامل الاقتصادى وتنسيق المواقف السياسية بين الدول العربية فى ضوء الظروف العالمية والتطورات الدولية والتحركات الدبلوماسية فى المحافل الدولية.إن القضية الآن لم تعد انعقاد مؤتمر أو عدم انعقاده بل هى أخطر من ذلك بكثير، كما أن عقد المؤتمر لا يعنى رضى أو موافقة الدول العربية على الممارسات الخاطئة والمعادية من جانب إسرائيل بل لعلها تكون فرصة للتنديد بالموقف الإسرائيلى السلبى والمعادى للسلام فى الشرق الأوسط وبرهان حقيقى على أن استمرار هذه الممارسات لا يمكن أن يترتب عليها أى تعاون بين العرب وإسرائيل مهما عقدت مؤتمرات أو مفاوضات.

المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القاهرة - مصر ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٩٦

(بيان صحفى)

التجارة البينية فى الإقليم:

- أرثر دانكيل - رئيس المبادرة السويسرية للتجارة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - سويسرا.
- دان جيلرمان - رئيس اتحاد غرفة التجارة الاسرائيلية - إسرائيل.
- أحمد جويلى وزير التجارة والتموين المصرى.
- سمير هليلة - مساعد وكيل وزارة التجارة بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة - بالسلطة الفلسطينية.
- سير / ويليام راير نائب رئيس بنك ING بيرنج هولدنجز- المملكة المتحدة.
- ستيوراث ايزنستات - وزير التجارة للتجارة الدولية الأمريكى (رئيس الجلسة).

لا تتعدى التجارة البينية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٧٪ من إجمالى تجارتها الخارجية، بالمقارنة بـ ٦٠٪ داخل الاتحاد الأوربى.

و٢٠٪ داخل بلدان النصف الغربى للعالم. ومع هذه الاحصائية المنخفضة للغاية حدد ستيوارت ايزنستات باختصار العوائق الرئيسية التى تعوق التجارة داخل الاقاليم على النحو التالى: معايير الانتاج المتعارضة - الأسواق الداخلية الصغيرة - المعدلات العالية للتعريفة الجمركية - مشكلات النقل والتغليف، بالاضافة إلى غياب عملية السلام فى المنطقة حتى وقت قريب. ولاحظ أنه كانت هناك دعوة داخل المنطقة لعقد اتفاقات تجارية شبه اقليمية، ولكن هناك ميل لاجراء ترتيبات تجارة اقليمية حرة أوسع.

لخص سير ويليام راير تقريرًا صدر مؤخرًا من قبل مجموعة استراتيجية الشرق الأوسط للمجلس الخاص بالعلاقات الخارجية لترتيبات التجارة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واقترح التقرير اتباع نهج ثنائى لزيادة التجارة داخل الاقليم على النحو التالى:

١- تحرير تدريجى للتجارة بين بلدان أو مجموعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا مثل المغرب والخليج ومجموعة طابا (إسرائيل - فلسطين - الأردن - مصر) مع البلدان أو المجموعات الخارجية مثل الاتحاد الأوربى.

٢- التخفيف من المعوقات التى تعوق التجارة داخل المنطقة من جانب مجموعات من الدول. وذكر راير أيضًا أن هناك متسعًا للتحرير على أساس قطاعى، وذكر السياحة والكهرباء والمياه باعتبارها قطاعات ممكنة. وأوصى التقرير بانشاء منتدى بالشرق الأوسط لتسهيل مناقشة المشكلات التجارية والاقتصادية التى تؤثر على المنطقة وتنظيم دراسات الخبرة والجدوى فيما يتعلق بالقضايا المعلقة.

استهل أحمد جويلى كلمته بالقول إن الاتحاد الأوروبى يعد المشارك الأساسى فى التجارة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذكر أن العلاقات الثنائية التجارية أكثر فاعلية من الترتيبات متعددة الأطراف وقام بتلخيص بعض القضايا العملية التى تؤثر بصورة سلبية على التجارة داخل الإقليم:

- الطاقة المحدودة للإنتاج (قضية تنموية).
- النقص فى البنية الأساسية للتجارة (الافتقار إلى الطرق والمرافق الفعالة للموانئ ونقص المعلومات).
- وجود تنمية للموارد البشرية غير مناسبة.
- المشاكل التقنية فيما يتعلق بالتفتيش والمواصفات والجمارك والإجراءات.

وأورد الوزير أن هناك حاجة إلى تنسيق الإجراءات من أجل تيسير التدفق التجارى داخل المنطقة وعرض شبكة المعلومات التى أنشئت مؤخراً، والمسماة شبكة السلام من أجل التجارة.

وأكد دان جيليرمان أهمية مواصلة الحوار الراهن بين رجال الأعمال بغض النظر عن الأوضاع السياسية. ولكنه أوضح أن هناك مسئولية خاصة على عاتق القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال فى التمسك لدفع حكوماتهم إلى إيجاد حلول سياسية للمشاكل القائمة. كما ناقش المتحدث أهمية تحقيق تجارب ناجحة بين إسرائيل من جانب والفلسطينيين والأردنيين والمصريين من جانب أخر بالإضافة إلى وضع ترتيبات ثلاثية فى هذا الشأن. وذكر أنه قد أضحى أمراً حيوياً بالنسبة لجميع الأطراف فى المنطقة النهوض بمستوى المعيشة وذلك من شأنه الحد من مظاهر

العنف. وأشار جيلرمان إلى إنشاء مجلس مصرى- إسرائيلى للأعمال كاحد أهم إنجازات المؤتمر. وينتظر من المجلس أن يتحرك للحفاظ على عملية السلام ولدعم الاتفاقات التجارية القائمة مع إيجاد مشاريع مشتركة لإقامة الدليل على أن «السلام ياتى حقاً بثماره».

وقال سمير هليلة أن سرد التجارب الناجحة وإبرازها بين رجال الأعمال والحكومات في المنطقة من الأهمية بمكان. وأشار إلى أنه بالرغم من إتفاقات أوسلو تدهورت الأوضاع على نحو ملحوظ فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطينى وأن التجارة الداخلية بين غزة والضفة الغربية قد توقفت تماماً. كذلك أشار هليلة إلى أن السلام لم يات بعد بالفائدة المرجوة بالنسبة لزيادة الصادرات الفسطينية. والواقع أن ما أثر على العلاقات التجارية الفلسطينية بشكل جدى يتمثل فى القيود الأمنية الإسرائيلية وطلب هليلة من المجتمع الدولى أن يقنع إسرائيل برفع القيود الأمنية الإسرائيلية التى تحد إلى حد كبير من كفاءة السلطة الفلسطينية فى إقامة التجارة داخل أراضيها ومع جيرانها. كما ذكر هليلة أنه ينبغى من أجل تجاوز قضية الأمن عزم السلطة الفلسطينية افتتاح مطار، وإنشاء ميناء يرتبط إرتباطاً مباشراً بالعالم الخارجي، كما امتدح العرض الذى قدمه جيليرمان عن رسالة السلام التى كانت غائبة عن أذهان المسئولين خلال الأشهر السبعة الماضية.

أكد أرثر دانكيل على أن المنطقة عليها ألا يفوتها قطار العولمة، ولخص الجهود التى بذلت مؤخراً لمتابعة تنفيذ توصية التقرير بإنشاء مؤسسة تعالج قضايا التجارة داخل الاقليم. وحث منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن تتحدث بصوت أعلى فيما يتعلق باتفاقيات وترتيبات التجارة العالمية.

المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القاهرة مصر ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٩٦

(بيـــان صحـفى)

جلسة احتياجات البنية الأساسية:

دور الحكومات ودور القطاع العام

الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٩٦

الساعة ١١,٠٠- ١٢,٣٠

- السندرو كستيلانو، بنك الائتمان المركزى- إيطاليا
- راسل ماكفول، رئيس شركة لوكهيد مارتن للاتصالات، الولايات المتحدة الأمريكية.
- خالد نـجم مدير المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والتعمير، غزة.
- ابرهارد شميت، نائب رئيس شركة استبيرج، ألمانيا.
- فريدولين فيبركربس، مدير عام عـمليات الشرق الأوسط ببنك الاستثمار الأوربي، لوكسمبرج.
- مارك ايتلبرج، مدير المؤسسة المصرفية، ميزبيرسون، هولندا.

- نعمات شفيق، مدير فريق القطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولى واشنطن/العاصمة.

قدم خالد نجم عرضاً لأنشطة البنية الأساسية التى تمت فى غزة والضفة الغربية فى ظل السلطة الفلسطينية. وتضمنت المشاكل التى واجهت تنمية البنية الأساسية الفلسطينية ما يلى:

- ضعف البنية الأساسية الاقتصادية.
- انعدام فرص التسويق.
- استثمار ضعيف فى القطاعات الإنتاجية.
- عدم وجود دعم من جانب المصارف المحلية والدولية.

قدم نجم عرضاً عاماً لمشروعات الاستثمار العام الفلسطينية عن عام ١٩٩٧م.

- بنية أساسية عمرانية ٤٣٪
- خلق فرص عمل ٣,٢٪
- بناء المؤسسات ٤,٦٪
- تنمية القطاع الخاص ١١,٤٪
- القطاع الاجتماعى ٣٧,٩٪

ومن ناحية أخرى قدم السندرو كستيلانو عرضاً عن «وكالات ائتمان الصادرات» مؤكداً على أهمية إيجاد توازن فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بمشرعات البنية الأساسية، وقد تمت مناقشة نوعين من هذه المخاطر:

- مخاطر سياسية.

- مخاطر تجارية أو متعلقة بالمشروع.

وركز ابرهارد شميدز فى كلمتـه على قطاع الطاقة، وقدم تصوراً شاملاً عن المراحل الأولية لتنفيذ مشروع الطاقة.

- أهمية أن يقوم المسـتثمر بتقدير الاحتـياجات الحالية والمستـقبلية للطاقة فى المنطقة.

- أهمية التوصل إلى تفاهم مشترك مع مرفق الكهرباء المحلى.

- أهمية تحـديد حجم، وطاقة، وموقع وقواعـد التوزيع وثمن الكيلوات فى الساعة.

- أهمية تقييم امدادات الوقود.

- أهمية اجراء المفاوضات مع المؤسسات المالية.

وقد تقدم شـميت بتوصيـتين بشأن مشروعـات الطاقة بصفـة خاصة ومشروعات البنية الأساسية بصفة عامة:

- الأولى: العمل على استمرار المنافسة لنظام التمويل أطول فترة مـمكنة.

- الثانية: استغـلال خبرة المؤسسات الماليـة فيما يتصل بـالأطر القانونية والتنظيمية والمالية فى المنطقة.

وفى إطار عرضه لتجربة بنك الاستـثمار الأوربى بشأن تمويل مشاريع البنية الأساسية، تقدم فريدولين فيبر كربيز بتوصيتين:

- فيـما يتـعلق بالرسـوم، يمكن تمويل البنية الأسـاسيـة عن طريق القطاع الخاص.

- لا يمكن تمويل مشروعات البنية الأساسية الثقيلة مثل الطرق، والسكك الحديدية، والأنفاق، والمطارات إلا بمشاركة حكومية جزئية على الأقل وضرب مثلا بنفق أوربا «يورو تانل» الذى كان أداؤه المالى ضعيفاً بالرغم من أدائه التجارى الممتاز.

وناقشت نعمات شفيق فى عرضها تقييما للمخاطر: وكانت أهم القضايا التى طرحتها هى:

- نمو الاحتياج إلى تمويل القطاع الخاص فى المنطقة.
- دور البنك الدولى فى مشروع البنية الأساسية التى يقوم بها القطاع الخاص.
- توقف نجاح مشروعات البنية الأساسية التى يقوم بها القطاع الخاص على جودة صفقاته السابقة.

وابرز عرض راسل ماكفول مزايا البنية الأساسية فى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما فيها جذب الاستثمار الأجنبى، والتعجيل بالتنمية، وزيادة المنافسة العالمية، والاحتفاظ بعمالة ماهرة وتنفيذ خدمات الكهرباء والصحة والتعليم.

بيان صحفى

تصدير الغاز المسال المصرى إلى تركيا

وإنشاء مشروع بتروكيماويات جديد مع شركة فيليبس الأمريكية

أعلن السيد الدكتور مهندس/ حمدى البنبى وزير البترول أنه قد تم الاتفاق من حيث المبدأ بين مصر وتركيا على تصدير الغاز الطبيعى المسال اعتبارا من عام ٢٠٠٠، وذلك فى إطار تدعيم التعاون الإقليمى بين دول المنطقة.

وقد جاء ذلك فى إطار أعمال المؤتمر الاقتصادى فى الجلسة التى حضرها كل من السيد ركاى قطان وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركى والسيد مصطفى مورتان رئيس مجلس إدارة شركة بوتاش التركية، وكذا حضور النائب التنفيذى لرئيس شركة أموكو الأمريكية، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة اينى الإيطالية، ووكيل وزارة الاقتصاد والأعمال والزراعة الأمريكية وعدد من خبراء البترول والطاقة فى مصر والعالم، وذلك لمناقشة مشروعات الطاقة المطروحة بالمنطقة وأثرها فى تدعيم عملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة الغاز الطبيعى الذى يعتبر المصدر الهام والرئيسى من مصادر امدادات الطاقة.

وقد أوضح السيد الدكتور الوزير فى هذا الصدد أنه تم بالفعل الاتفاق

بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بوتاش التركية وشركة أموكو الأمريكية (إحدى الشركات صاحبة الامتياز لحقول الغاز بالمنطقة) على تصدير الغاز المسال المصرى إلى تركيا التى ستقوم بدورها بإعادته إلى حالته الغازية فى الوحدات التى ستقام لهذا الغرض بالأراضى التركية.

وأضاف السيد الدكتور الوزير أن هذا الاتفاق قد تضمن إنشاء شركة مشتركة بين الهيئة المصرية العامة للبترول (أو الشركات التابعة لها والعالمية المتعاونة معها) وشركة أموكو الأمريكية وشركات أخرى تدخل فى مراحل لاحقة للقيام بتصميم وبناء وتشغيل وحدات تسييل الغاز بمصر وإقامة كافة التسهيلات لتصدير الغاز المسال وتوصيله إلى وحدات إعادة الغاز من الحالة السائلة إلى الغازية فى أزمير بتركيا أو لمناطق أخرى حيث سيتم إنشاء هذه الوحدات من خلال الشركة المشتركة التى اتفق على تاسيسها بين كل من شركة بوتاش التركية وشركة أموكو الأمريكية.

كما تضمن الاتفاق أيضا ضرورة قيام ممثلو الأطراف المعنية بالمشروع بصفة مستمرة بوضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ طبقا للبرامج الزمنية التى تحقق إمكانية البدء فى عملية التصدير عام ٢٠٠٠، وأشار سيادته إلى أن شركة بوتاش التركية ستقوم بشراء الغاز المسال المصرى بعقود طويلة الأجل وبكميات تصل إلى ١٠ بليون متر مكعب (٧,٣ مليون طن) فى السنة.

هذا وقد أكد السيد الدكتور الوزير خلال الجلسة أن هناك رغبة أكيدة وتفاهما كاملا بين كافة الأطراف لإنجاح هذا المشروع لما له من عائدات وفوائد سواء للبائع أو المشترى.

كما أعرب السيد وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركى عن ارتياحه

الكامل لإبرام هذا الاتفـاق مع مصـر بما يحقق الفائدة المشتركـة للبلدين، بالإضافة إلى تأمين إمدادات الغاز المسـال المطلوبة للاستهلاك المحلى داخل تركيا.

وأوضح السيـد الدكتور وزير البترول أن الـغاز الطبيعى فى مـصر قد شهـد طفرة كبيـرة خلال السنوات الأخيـرة تمثلت فى زيادة الاحتيـاطيات الغازية نتيجة الاكتشافات الجديدة التى تحققت فى شتى مناطق الجمهورية خاصـة منطقتى البحـر المتوسط والدلتا والـتى ما كانت تتـحقق لولا مناخ الاستقـرار السياسى والأمنى الذى تتـمتع به مصر الآن، فضـلا عن التزام مصر باتفاقياتها وتعهـداتها ووضوح الرؤية الاقتصادية للحكومة المصرية وقيادتها السياسية الواعية التى اكتسبت مصداقية واحترام العالم أجمع.

وأضاف سـيادته أن الغاز الطبيـعى هو بلا شك ثروة الأجيال القـادمة نظرا لمحدودية مصـادر الطاقة الأخرى البديلة، وعدم قدرتهـا على المنافسة مستقبلا، ومن هذا المنطلق فإن سـياسة وزارة البترول المصرية تهدف فى المقـام الأول خـلال المرحلـة القـادمـة إلى تعظيم الدور الـذى يؤديه الغـاز الطبيـعى فى خدمة الاقـتصاد القومـى من خلال تلبية احـتياجـات السوق المحلى ثم الاتجاه إلى تصدير الفائض من الغاز مـما يؤدى إلى تحقيق عائد اقتصادى يساهم فى تحقيق خطط التنمية الشاملة بالبلاد.

كما أوضح سـيادته أن تصدير الغاز الطبـيعى مسالا يعتـبر من أفضل البدائل المطروحة حـاليا فى هذا المجال نظرا لما يحققه من مـرونة عالية فى عمليات الإمداد والتـسويق لكافة أسواق المنطقة المستـهلكة للغاز، بالإضافة إلى المرونة فى إبرام العقود الخـاصة بالتصدير بالمقارنة بمثيلتـها فى حالة تصدير الغـاز الطبيـعى بخطوط الأنابيب، الأمر الذى يسـاعد فى تشـجيع

الشركات على تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعى والإسراع فى عمليات التنمية للحقول المكتشفة ووضعها على خريطة الإنتاج والتصدير فى مصر.

هذا وقد أشار السيد الدكتور وزير البترول إلى رغبة شركة اينى الإيطالية - والتى تم اكتشاف العديد من حقول الغاز الطبيعى بمناطق امتيازها - فى الاشتراك فى مشروع تصدير الغاز المسال إلى تركيا.

كما أعلن السيد الدكتور وزير البترول أيضا خلال هذه الجلسة أنه قد تم الاتفاق مع شركة فيليبس الأمريكية على إنشاء مشروع لإنتاج مادة البولى ايثيلين عالى الكثافة بطاقة ١٥٠ ألف طن/ السنة باستخدام الايثيلين المنتج محليا من الوحدة الجارى إنشاؤها بطاقة. ٣٠٠ ألف طن/ السنة بمجمع البتروكيماويات بالإسكندرية وذلك باستخدام الغازات الطبيعية المنتجة بحقول الصحراء الغربية.

وأضاف سيادته أنه قد تم توقيع خطاب النوايا مع هذه الشركة وتم الاتفاق على البدء فى تنفيذ هذا المشروع خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأوضح السيد الدكتور وزير البترول أن هذا التعاون المشترك مع الخبرة الأجنبية يساهم بشكل إيجابى فى نقل التكنولوجيا المتطورة خاصة فى مجال صناعة البتروكيماويات التى تحتاج إلى درجة عالية من التقنية، فضلا عن تدعيم سياسة الدولة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية للعمل فى مصر.

ايلى ليلى تخطط لمشروع صناعى جديد فى مصر بتكلفة ٢٢ مليون دولار

اليوم أعلنت شركة ايلى ليلى عن عزمها على إنشاء مصنع أدوية جديد فى مصر بتكلفة تصل إلى ٢٢ مليون دولار أمريكى. وهذا الاستثمار لشركة ايلى ليلى مصر (ش.م.م) هو نتيجة للتعاون الشامل والمثمر بين شركة ليلى وشركائها المحليين (الكان).

وفى مؤتمر صحفى عقد مع السيد/ ميكى كانتور، السكرتير التجارى الأمريكى، على هامش المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط، تم التصريح بهذا الحدث الذى يمثل مؤشراً على تزايد الاستثمارات الأمريكية بمصر.

وسيتم إنشاء هذا المشروع الصناعى بمدينة السادس من أكتوبر ومن المتوقع أن يتم وضع حجر الأساس فى بداية شهر ديسمبر القادم. ومن المخطط أن يتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية ويبدأ التشغيل الفعلى للمصنع خلال عام ١٩٩٨م. وسيوفر هذا المشروع حوالى ٣٠٠ فرصة عمل جديدة فى مختلف المجالات والتخصصات.

وهذا المشروع سوف يساعد على توفير منتجات رائدة من العقاقير

الطبيــة فى السوق المحليــة مثل Ceclor ® (مضاد حـيوى) Humulin ® (الأنسولين البشرى الذى انتج بتكنولوجيا الهندسة الوراثية).

وقد صرح السيد/ بيل روبنسون، مدير عام شركة ليلى لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط: «أن هـذا المشروع سيـعمل على دعم صناعـة الدواء فى مصر. وهو صورة أخـرى من صور التزام ليلى طويل الأمد تجـاه مصر. ويوضح هذا الاستثمار مدى اهتمامنا بإقامة مشروعات فى مصر ويكشف عن وجود فـرص متـاحة للاستـثمـار «ونحن لدينا التزام ليس فـقط تجاه السوق المصرى بل أيضاً تجاه الشعب المصرى».

كما صـرح السيد/ هيلموت ايدر، المدير العـام لشركة ايلى ليلى مـصر (ش.م.م)، أن شركة ليلى استطاعت بمساعدة مشروع الأمل الأمريكى- وهى مؤسسة لا تهدف إلى الربح- أن تحـقق التواصل مع الشعب المصرى بعدة طرق. ففى عـام ١٩٩٥م وبمساعدة شركـة ليلى قام مشـروع الأمل بعمل دورات تدريبية وتـعليمية للأطبـاء والممرضات وكذلك المرضى لتـشخيص وعلاج مرض السكر فى أربعة جامعات محلية. وقد تم تدعيم هذا البرنامج عن طريق منحة تزيد عن ٢٠٠ ألـف زجاجة من الأنسولين البـشرى. وفى عـام ١٩٩٦ استـمر هذا البـرنامج وتمت إضـافة سـتة مـعاهد أخـرى مع استـمرار المنح وتزايد الالتزامـات من قبل ليلى حيث قـدمت ما يزيد عن ٢ مليون دولار أمريكى فى صورة منتجات ليلى من الأنسولين البشرى خلال فترة البرنامج.

ويستطرد السيد/ ايدر فيقول «ولن نقف عند هذا الحد، سوف نستكمل التزامنـا مع مشروع الأمل لتلـبية احـتيـاجات التوعـية الصـحية لـلشعب المصرى. ونأمل فى أن يكون هناك تـعاون فى المستقـبل القريب مع وزارة

الصحة المصرية لتوفير دورات تدريبية وتعليمية فى مجالات العناية بمرض السكر والاكتئاب فى الـ ٤٠٠ وحدة صحية التى تم إنشاؤها لتغطى جميع أنحاء الجمهورية.

ومرض السكر مرض خطير ويقدر عدد المصابين به بأكثر من ١٠٠ مليون نسمة فى جميع أنحاء العالم. ويقدر عدد المصريين المصابين به بأكثر من ٥ ملايين نسمة.

وليلى هى إحدى الشركات الرائدة فى العالم فى مجال البحث والتطوير لمنتجات الجهاز العصبى المركزى. وقد طرحت ليلى فى مصر عقاراً جديداً يعالج مرض الاكتئاب يعرف باسم Prozac® ويعد هذا العقار تقدماً علمياً مشهوداً فى علاج الاكتئاب وهو العقار الأكثر استخداماً لعلاج الاكتئاب على مستوى العالم. ومن المنتظر أن تقوم شركة ليلى بطرح علاج جديد لمرض الشلل الرعاش (بركينسون) فى مصر.

وقد ارتبطت ليلى ارتباطاً وثيقاً مع السوق والشعب المصرى منذ بداية أعمالها فى مصر منذ عام ١٩٧٣. وخلال هذه الفترة، تزايد تواجد ليلى. وقد كان من ثمار هذا التواجد تأسيس شركة ايلى ليلى مصر (ش.م.م) فى يوليو ١٩٩٥. واليوم تتخذ ليلى مصر من القاهرة مركزاً لأعمالها ويعمل بها أكثر من ٨٠ موظفاً يغطون جميع أنحاء الجمهورية.

إن شركة ليلى شركة أبحاث عالمية فى مجال الدواء ويقع مركزها الرئيسى فى انديانا بوليس بولاية انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد سخرت شركة ليلى امكانياتها لخلق وتوفير أفضل الحلول

الصحية المبتكرة والتى تعتمد على أحدث وسائل التكنولوجيا الطبية لتقديم أفضل عناية لجميع المرضى فى جميع أنحاء العالم.

* * *

Ceclor® (cefaclor, Lilly)

Prozac® (fiuoxetine hydrochloride, Dista)

Humulin® (human insulin of recombinant DNA origin, Lilly)

FOR RELEASE 13 NOVEMBER 1996

ARAB ACADEMY AWARDS CONTRACT FOR ENVIRONMENTAL PROTECTION

On 13 Novembcr 1996, the Arab Acadcmy for Science, Technology & Maritimc Transport in Alexandria, Fgypt signed a $ 21.000.000 contract award to Ship Analytics. Ship Analytics is leading a consortium of contractors including Evans & Suherland, Lockheed Martin, Digitran, Sperry Marine, Digital Equipment Corporation, and the University of Connccticut, to complete the second phase of an Oil Spill Crisis Management and Shipboard Spill Prevention Training & Simulation Center. The contract signing was witncssed by the Honorable Michacl Kantor, U.S. Secretary of Commerce, and a delegation of Egyptian officials.

The program is supported by the Egyptian Ministries of Economy & International Cooperation, Transportation, Environment, and Planning and is designed to deliver American technology to support the privatized efforts of the Academy's scientists and engineers

in the protection of the marine environment . The equipment in the Integrated Simulators Complex at the Academy, a 10.000 square meter facility, provides training for merchant marine and environmental engineers from Egypt, Africa and the Middle East. The facility is the basis for transferring American technology into the infrastructure of the Egyptian economy by Egyptian scientist and engineers and for exporting Egyptian expertise throughout the Middle East. This enhances Egypt's export income and the scientific and engineering excellence of Egyptians in the private sector.

This private sector Academy is headed by Dr. Gamal Mokhtar, undcr the auspices of Engineer Soliman Metwally Soliman, Minister of Transportation. The program is sponsored through Dr. Nawal Tatawy, Minister of Economy and International Cooperation. They have led Egypt into the forefront of environmental protection and maritime training designed to meet the International Maritime Organization (IMO) rules and regulations to address Egypt's concerns to protect the environmentally sensitive areas of the Red Sea. The Academy, is also conducting outreach programs using this technology including the installation of a Vessel Traffic System at Sharm El Sheikh to protect the Red Sea and the Gulf of Aqaba. A sccond outreach program includes the installation of crisis management equipment and technology at the Environment Authority in Cairo to manage actual oil spill responses in coordination with the

Academy's program at Abu Kir.

This private sector program supports joint Egyptian/ U.S goals of technology transfer and environmental protection as coordinated by Dr. Hassan Selim, the first undersecretary of the Egyptian Ministry of International Cooperation and USAID headed by Dr John Westley, the director of USAID Cairo.

Ship Analytics is a World leader in maritime simulation and with offices in the United States, the Far East and Middle East.

الفهـــرس